

Sahabe Râvilerinin Tabaka Tasnifinde Bir Yöntem Önerisi: Sahîh-i Buhârî'deki Abdullah b. Amr'ın Râvileri Özelinde*

Muhammet Seyyit Balaban 

Doktora Öğrencisi, Yermük Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Hadis Anabilim Dalı, İrbid, Ürdün
PhD Candidate, Yarmouk University, Faculty of Sharia, Department of Hadith, Irbid, Jordan
ORCID: <https://orcid.org/0000-0002-3191-8629> | ROD ID: <https://ror.org/004mbaj56>
muhammed.seyyid42@gmail.com | Sorumlu Yazar / Corresponding Author

Mohammad al-Omari 

Prof. Dr., Yermük Üniversitesi, İlahiyat Fakültesi, Hadis Anabilim Dalı, Şehir, Ülke
Professor, Yarmouk University, Faculty of Sharia, Department of Hadith, Irbid, Jordan
ORCID: <https://orcid.org/0000-0003-3876-456X> | ROD ID: <https://ror.org/004mbaj56>
alomari_m@yu.edu.jo

Makale Bilgileri	Öz
Makale Geçmişi Geliş: 19.01.2024 Kabul: 24.05.2024 Yayın: 30.06.2024	Pek çok çalışma göstermektedir ki günümüzde tabakât ilmi tekrar önem kazanmaya başlamıştır. Bunun sebebi, talebelerin hocaları nezdindeki mertebelerini belirleyerek daha isabetli neticelere ulaşmaya ihtiyaç duyulmasıdır. Bu çalışmalar arasında sahabilerin râvilerinin mertebelerine yönelik olanlar önem arzeder. Zira bunlar hadislerin kaynağı olup arasındaki bir tenakuz ortaya çıkması durumunda tabakalarını belirlemek faydalı olur. Ne var ki, râvilerin dereceleri birbirine yakın olduğu zaman bu mertebelerin arasını ayırt etmek zordur. Bundan da zor olan ise, sika oldukları hususunda ittifak edilmekle birlikte daha üstün olduğu alimler tarafından belirtilmeyen râvilerin mertebelerini ayırt etmektir ki, bu durum pek çok sahâbe râvilerinin mertebeleri hususunda vaki olan bir durumdur. Dolayısıyla sahâbe râvilerinin tabakalarını belirleyebilmek adına bir yöntem önerisinde bulunulan bu çalışmada söz konusu yöntemin tatbiki için Abdullah b. Amr'ın Sahîh-i Buhârî'deki râvileri örneklem olarak belirlenmiştir. Birinci tabaka ile ikinci tabakayı ayırt edebilmek için uygun olduğunu düşündüğümüz kâideyi ve karîneleri kullandık. Râviler incelenerek kâide ve karîneler tatbik edildikten sonra altı râvi birinci tabakaya, geri kalan on iki râvi de ikinci tabakaya yerleştirilmiştir.

A Method Suggestion for the Classification of Tabaqât of Şahâbah's Narrators: The Case of the Narrators of 'Abd Allâh b. 'Amr in Sahîh al-Bukhârî

Article Info	Abstract
Article History Received: 19.01.2024 Accepted: 24.05.2024 Published: 30.06.2024	Many studies on Tabaqât demonstrate that the 'Ilm al-Tabaqât has gained importance. The reason is the need to reach more accurate results by determining the tabaqa of the students for their scholars. Among these studies, those related to the tabaqa of the narrators of the şahâbah are important. This is because they are the source of ḥadīths and it is useful to determine their tabaqa in case of a contradiction between them. However, it is difficult to distinguish between these tabaqa when the tabaqa of the narrators are close to each other. What is more difficult is to distinguish the tabaqa of those who are agreed to be siqa but whose superiority is not stated by the scholars. This is the case with the tabaqa of many of the şahâbah' narrators. This study proposes a method to determine the tabaqa of the sahaba's narrators. The narrators of 'Abd Allâh b. 'Amr in Sahîh al-Bukhârî were determined as a sample for the application of the method. To distinguish between the first and second tabaqa, we used the rules and presumptions. After examining the narrators and applying the rules and presumptions, six narrators were placed in the first tabaqa and the remaining twelve narrators were placed in the second tabaqa.

Atf/Citation: Balaban, Muhammet Seyit - al-Omari, Mohammad. "Sahabe Râvilerinin Tabaka Tasnifinde Bir Yöntem Önerisi: Sahîh-i Buhârî'deki Abdullah b. Amr'ın Râvileri Özelinde". *Akif* 54/1 (2024), 115-142. <https://doi.org/10.51121/akif.2024.58>

***Etik Beyan/Ethical Statement:** Bu makale, devam etmekte olan "Abdullah bin Amr'ın Kütüb-i Tis'a'daki Râvilerinin Tabakaları" başlıklı doktora çalışmasından türetilmiştir. / This article is derived from the PhD study titled "The Tabaqât of 'Abd Allâh b. 'Amr's Narrators in the Nine Books in Hadith" in progress.



"This article is licensed under a **Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License** (CC BY-NC 4.0)" / Bu makale, **Atf-GayriTicari (CC BY-NC 4.0) Uluslararası Lisansı** altında lisanslanmıştır."

منهج مقترح في تصنيف طبقات الرواة عن الصحابة: طبقات الرواة عن عبد الله بن عمرو في صحيح البخاري أمودجًا

الملخص

تجددت العناية في علم الطبقات نظراً لكثرة الدراسات فيه في عصرنا الحالي، حيث ظهرت الدراسات في طبقات الرواة عن الشيوخ للحاجة إلى التوصل إلى نتائج أكثر دقة في الحكم على الرواة بعد تحديد مراتبهم عند شيوخهم، ومن أهم هذه الدراسات هي الدراسات المتعلقة بطبقات الرواة عن الصحابة، لأنهم بمثابة مصدر الأحاديث النبوية وإذا وقع خلاف في رواياتهم عن نفس الصحابي يمكن نفع تحديد الطبقات، لكن كان من الصعب التمييز بين مراتب الرواة عن الشيخ إذا كانوا متقاربين في الحكم عمومًا، والأصعب في ذلك التمييز بين الرواة المتفق على ثقتهم إذا لم ترد عبارات المفاضلة بين الرواة في أقوال العلماء، لذلك تم اقتراح منهج في التمييز بين طبقات الرواة الثقات عن الصحابي واختيار طبقات الرواة عن عبد الله بن عمرو في صحيح البخاري أمودجًا، واعتمدنا على ضابط وقرائن رأيناها معيارًا صالحًا لذلك لكي نفرق بين الطبقة الأولى والطبقة الثانية، وبناء على دراسة الرواة وتطبيق الضابط والقرائن عليهم وضعنا ستة رواة في الطبقة الأولى، واثنا عشر راويًا في الطبقة الثانية.

الكلمات المفتاحية: الحديث، علم الطبقات، الصحابة، صحيح البخاري، تصنيف طبقات الرواة.

المقدمة

ينطوي علم الحديث على أنواع كثيرة من العلوم، ومن أهمها علم طبقات الرواة، إذ تعتمد عليه مجموعة من العلوم اعتماداً كلياً أو جزئياً في الحكم على الرواة أو إثبات العلل في الأحاديث¹، وبذل العلماء جهودهم في طبقات الرواة عن الشيخ لتحديد مراتبهم فيه، وتركوا في ذلك مصنفات عدة كـ"أصحاب نافع لعلي بن المدني، وأصحاب الزهري للحازمي"، وهما كما يلي:

1. أصحاب نافع لعلي بن المدني: بعد الرجوع إلى المصادر وجدت أن ابن رجب الحنبلي ذكر تصنيف ابن المدني طبقات الرواة عن نافع²، وأحسب أن مثل هذه أقرب ما تكون إلى الأجزاء الحديثية وتتكون من بضع ورقات ولا أحسب أن لها وجوداً في عالم المخطوطات، وإنما ذكرها بعض المشتغلين بعلم الطبقات كما في شرح علل الترمذي لابن رجب، ولم أفق عليه في مصادر أقدم منه، وقسم ابن المدني أصحاب نافع إلى تسع طبقات، وذكر في الطبقة الأولى "فهؤلاء أثبت أصحابه، وأثبتهم عندي أيوب"، وفي الطبقة التاسعة "لا يكتب عنهم"، غير أنه لم يذكر بينهما معايير تمييز الطبقات، بل اكتفى بذكر الرواة عن نافع فقط.

2. أصحاب الزهري للحازمي: ذكر الحازمي هذه الطبقات في كتابه شروط الأئمة الخمسة³، حيث قسم أصحاب الزهري إلى خمس طبقات، ووضح بمعايره لكل طبقة بشكل مفصل، ثم أتبعها اسم الرواة، وسيأتي ذكره لاحقاً، ونكتفي بذكر هذه المعلومات عنه لعدم تجاوز البحث مطالب حدود البحث العلمي.

غير أن علم الطبقات توقف تطوره على مدى العصور، وذلك لقلّة رواية الحديث بعد عصر التصنيف والاعتماد في جمع المعلومات المتعلقة بالرواة على المصادر، وأما في عصرنا الحالي فقد تجددت العناية فيه نظراً لكثرة الدراسات فيه، وخاصة في الجامعات

1 Mustafa Kaya, "Tabakat İlminin İlmü Târîhî'r-Ruvât, Cerh-Ta'dîl ve İlel İlimleri ile İlişkisi", *Kahramanmaraş Sütçü İmam Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi* 42/2 (2023).

² زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد (الأردن: مكتبة المنار، 1987)، 615/2-616.

³ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي، شروط الأئمة الخمسة (القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 2005)، 42-43.

والمعاهد العلمية، حيث ظهرت الدراسات في طبقات الرواة عن الشيخ للحاجة إلى إعادة النظر في أقوال العلماء المجملية عن الرواة، بهدف التوصل إلى نتائج أكثر دقة في الحكم على الرواة ومراتبهم عند شيوخهم.

ومن أهم هذه الدراسات هي الدراسات المتعلقة بطبقات الرواة عن الصحابة، لأن هؤلاء الرواة يعتبرون بمثابة مصدر الأحاديث النبوية، وقد انتشرت الأحاديث نتيجة جهودهم، وإذا وقع خلاف في رواياتهم عن نفس الصحابي يمكننا اللجوء إلى هذه الدراسات وترجيح رواية الراوي الأقوى على غيرها، وهذا أمر مهم في بيان الحديث الصحيح وفهم السنة بشكل صحيح، ولكن بعد العودة إلى المصادر المتعلقة بعلوم الحديث نرى أنها غالباً ما لا تزودنا بمعلومات كافية عن علاقة الرواة بشيوخهم الصحابة الكرام، ولا عن طبقاتهم في رواية الحديث عنهم، لذلك كان من الصعب التمييز بين مراتب الرواة عن الشيخ إذا كانوا متقاربين في الحكم عمومًا، والأصعب في ذلك التمييز بين الرواة المتفق على ثقتهم، وكل ذلك واقع في طبقات الرواة عن معظم الصحابة، لذلك حاولنا اقتراح منهج في التمييز بين طبقات الرواة الثقات عن الشيخ على ما سيأتي ذكره في قسم التمهيد، واخترنا طبقات الرواة عن عبد الله بن عمرو في صحيح البخاري أنموذجًا، وذلك لكون الرواة عنه فيه في غاية الثقة عمومًا، ولعدم إشارة المصادر إلى الأوثق بينهم في ابن عمرو، كما أن سبب اختيارنا ابن عمرو لكونه تاسع التسعة من الصحابة المكثرين في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكثرة الرواة عنه فقد بلغوا سبعمائة وسبعين ومائة في الكتب التسعة⁴، وكلام أبي هريرة عنه: "مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ."⁵ وأما الرواة عن ابن عمرو في صحيح البخاري بلغ عددهم ثمانية عشر راويًا، وهم الرواة الذين محل هذه الدراسة.

التمهيد: نظرية المنهج

بالعودة إلى أقوال العلماء والنقاد نرى أنهم اهتموا بعدالة الراوي وضبطه في المقام الأول، وذلك لنفات الرواة في مراتبهم بحسب حفظهم، وعدالتهم وإتقانهم ومدى ملازمتهم للشيخ، فكان الضبط والملازمة هما معيار الإمام الحازمي في تقسيم طبقات الزهري حيث قسم طبقات الرواة عن الزهري إلى خمس طبقات تلقاها جُلَّ علماء الأمة بعده بالقبول على مدى العصور وهذا البحث سيحاول بيان أول طبقتين من طبقات الرواة عن عبد الله بن عمرو دون الطبقات الثلاثة الأخرى؛ لأن الإمام البخاري لم يخرج لأحد منها في صحيحه، وهي كما يلي:

"الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والاتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له وهو مقصد البخاري وشرطه.

والطبقة الثانية: شاركت الأولى في التثبت إلا أنها لم تلازم الزهري كما هو الحال في الأولى وكانوا في الإتيان دون الأولى، بينما استوعب مسلم حديثها انتقى البخاري منها أو علق عنها."⁶

ولكن بعد النظر في طبقات الرواة عن معظم الصحابة لا نقف على أقوال نقدية صريحة عن ملازمة الراوي لشيخه ولا إكثاره عنه كدليل على الملازمة⁷، ومع كون الراوي في غاية الوثاقة، لكنه يعسر علينا ذكره في الطبقة الأولى لعدم توفر الشروط التي ذكرها الحازمي، لأن هذه الشروط منطبقة على المكثرين غاية الإكثار في الرواية عند الحديثين عمومًا، وعند الشيخين خصوصًا، حيث قال ابن حجر:

⁴ توصلنا إلى هذا العدد نتيجة دراستنا في الرواة عن ابن عمرو في الكتب التسعة، ولم نجد أي مصدر ذكره.

⁵ محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، 1422)، "العلم"، 113.

⁶ ينظر: الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، 42-43؛ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب (بيروت: دار المعرفة، 1379)، 9/1.

⁷ محمود رشيد، "الملازمة وأثرها على الراوي والمروي"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية 2/5 (2009)، 133.

"وَهَذَا الْمِثَالُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ هُوَ فِي حَقِّ الْمَكْتَرِينَ فَيُقَاسُ عَلَى هَذَا أَصْحَابُ نَافِعٍ وَأَصْحَابُ الْأَعْمَشِ وَأَصْحَابُ قَتَادَةَ وَغَيْرِهِمْ فَأَمَّا غَيْرُ الْمَكْتَرِينَ فَيَأْتِي أَعْتَمَدُ الشَّيْخَانِ فِي تَحْرِيجِ أَحَادِيثِهِمْ عَلَى الْبِقَّةِ وَالْعَدَالَةِ وَقَلَّةِ الْخَطَأِ لَكِنَّ مِنْهُمْ مَنْ قَوِيَ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ فَأَخْرَجَا مَا تَفَرَّدَ بِهِ كِيحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَقْوِ الْإِعْتِمَادَ عَلَيْهِ فَأَخْرَجَا لَهُ مَا شَارَكَهُ فِيهِ غَيْرُهُ وَهُوَ الْأَكْثَرُ".⁸

ومن المعلوم أن يحيى بن سعيد من المكترين أيضاً، ولكن إذا قارنا عدد روايات يحيى (3678) بعدد روايات نافع (10061) والأعمش (11429) وقَتَادَةَ (12209) وغيرهم، فهو لا يعد من المكترين، أو يصح القول أنه في أدنى مرتبة المكترين، وهذا الأمر منطبق على ابن عمرو أيضاً، لأنه إذا قارنا عدد رواياته (4723) بعدد روايات أبي هريرة (25576) وابن عمر (20762) وأنس (17222)⁹ وغيرهم فهو يعد في أدنى مرتبة المكترين أيضاً، لذلك وبناء على ما استوحيناه من صنيع الشيخين وأقوال العلماء كالحازمي وابن الصلاح وابن حجر أردنا أن نقترح منهجا، ولجأنا إلى ضابط وقرائن عدة ليحل محل شرط الملازمة ولكي نفرق بين الطبقة الأولى والطبقة الثانية اعتماداً على ضابط وقرائن رأيها معياراً صالحاً لذلك.

وأما الرواة لعبد الله بن عمرو فيمكن القول إن من الصعب تحديد مراتبهم عنه لغاية صعوبة تحديد الملازمة وعدم إكثارهم من الرواية عنه كدليل على الملازمة¹⁰، وبعد التحقيق في الرواة عن عبد الله الذين أخرج لهم الإمام البخاري في صحيحه لم نجد من هؤلاء من أكثر من الرواية عنه إلا واحداً منهم، لذلك أردنا أن نطبق هذا المنهج عليهم لإظهار كيفية تطبيقه ولكونه أنموذجاً للدراسات الأخرى في تصنيف طبقات الرواة عن الشيخ أو في الكشف عن أصح الرواية سنداً ومثلاً إذا وقع التعارض بين الرواة الثقات عن الشيخ¹¹، كما يمكن الاستفادة من هذا المنهج والقرائن في تحديد طبقات الرواة غير الصحابة.

وهنا نريد أن نبين الخطوات التي اتبعناها والضابط الأساسي والقرائن التي اعتمدنا عليها:

الخطوة الأولى: البحث عن توفر شروط الحازمي، وهي الحفظ والإتقان وطول الصحبة، وإذا لم نجد معلومة عن الملازمة لجأنا إلى الخطوات التالية.

الخطوة الثانية: البحث عن وجود الضابط الأساسي والقرائن، وذلك في حال اتفاق العلماء على توثيق الراوي، وورود ألفاظ التوثيق المؤكدة أو أقوال العلماء المشيرة إلى مكانته العلمية العالية.

وبالإمكان تقسيم المنهج إلى قسمين:

الأول: الضابط الأساسي: وهو ضابط لازم لا يمكن وضع الراوي بدونه في الطبقة الأولى.

والثاني: القرائن، وهي نوعان على النحو التالي:

النوع الأول: القرائن التي لها دلالة صريحة فهي قرائن تؤكد نتيجة الضابط الأساسي لوضع الراوي في الطبقة الأولى.

النوع الثاني: القرائن التي لها دلالة غير صريحة فهي قرائن تقوي النتيجة التي تحصل بعد الكشف عن القرائن التي لها دلالة صريحة أو تزيل النواقص اليسيرة في نتائج القرائن التي لها دلالة صريحة.

⁸ ابن حجر، فتح الباري، 10/1.

⁹ اعتمدنا في تحديد أعداد رواياتهم على برنامج جامع خدام الحرمين الشريفين مع الروايات المكررة، ومن الصعب أن نحصى أعداد رواياتهم بدون التكرار بالنظر إلى كثرة مروياتهم.

¹⁰ محمود رشيد، "الملازمة وأثرها على الراوي والمروي"، *المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية* 2/5 (2009)، 133.

¹¹ Emin Aşikkutlu, "Tabaka Kavramı ve Muhaddsilerin Tabaka Anlayışı", *M.Ü. İlahiyat Fakültesi Dergisi* 32/1 (2007), 11; Muhammed Aslan, "Tabakat Kitapları ve Hadis İlimine Sağladıkları Faydalar", *Bingöl Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi* 7/10 (2017), 284.

القسم الأول: الضابط الأساسي

إذا اتفق الإمام البخاري والإمام مسلم على إخراج روايات الراوي عن طريق عبد الله بن عمرو جعلناه ضابطاً أساسياً؛ لأنهما من أجلّ المحدثين، واشترطا الصحة في المتن والسند في أصول مروياتهم، حيث ذكر ابن الصلاح ما اتفق الشيخان عليه في المرتبة الأولى من الأحاديث الصحيحة، لذلك إذا اتفقا على إخراج الطريق ذاتها التي تتكون من نفس الرواة كان ذلك قرينة على تقوية رواة هذه الطريق بشكل عام، وفي طبقة الرواة عن الصحابة على وجه الخصوص، وذلك لانتقاء الشيخين لرواة عبد الله بن عمرو رغم كثرتهم، حيث بلغ عددهم أكثر من 170 رويًا في الكتب التسعة، حيث قال ابن حجر: "أما غير المكثرين فإِنَّمَا اعْتَمَدَ الشَّيْخَانِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِهِمْ عَلَى الثِّقَّةِ وَالْعَدَالَةِ وَقَلَّةِ الْخَطَأِ."¹² يعني أن الشيخين لم يلتفتوا إلى الملازمة وكثرة رواية الراوي عن شيخه في أدنى مرتبة المكثرين ومن دونه، كما لم يعتمدا على مجرد التوثيق للراوي، وإنما على صفة وجوده في السند ولو كان في غاية الوثاقة، بمعنى أنهما راعيا صورة الاجتماع في السند، مثلا: لم يخرج الشيخان لسفيان بن حسين عن الزهري، لأنه ضعيف فيه وإن كان ثقة في غيره باتفاق العلماء كما بين ابن حجر¹³.

القسم الثاني: القرائن

النوع الأول: القرائن التي لها دلالة صريحة

1. إذا اتفق الشيخان في إخراج روايات الراوي عن طريق عبد الله بن عمرو بحثنا عن المتابعين لهذا الراوي من طريق ابن عمرو في المصنفات الحديثية الأخرى، وإذا تفرد الراوي في رواياته عن ابن عمرو وأخرج له الشيخان جعلناه قرينة لها دلالة صريحة بالاعتماد على كلام ابن حجر حيث قال: "... مِنْهُمْ مَنْ قَوِيَ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ فَأَخْرَجْنَا مَا تَفَرَّدَ بِهِ."

2. إذا اتفق الشيخان على إخراج روايات الراوي من طريق عبد الله بن عمرو، بحثنا عن رواياته عنه في كل المصادر الحديثية لمعرفة مدى استيعاب الشيخين لأحاديث الراوي عن ابن عمرو، فلو أخرج الشيخان أحاديث الراوي استيعابا جعلناه قرينة لها دلالة صريحة؛ ومن المعلوم أن الشيخين لم يشترطا الاستيعاب لكل أحاديث الراوي، لكن إذا استوعبا يمكن الاستدلال على اعتمادهما القوي على روايات الراوي عن ابن عمرو¹⁴.

بيد أن الشيخين إذا لم يستوعبا أحاديث الراوي، نلجأ إلى تحديد سبب عدم إخراجهما لروايات الراوي الأخرى في المصادر الحديثية، وإذا وصلنا إلى الأسباب السائغة كـ"ضعف الرواة في الإسناد أو الانقطاع فيه" جعلناها قرينة لها دلالة صريحة لوضع الراوي في الطبقة الأولى أيضاً؛ لأن الشيخين اشترطا إخراج الأحاديث الصحيحة في الصحيحين¹⁵، ولا يضر عدم إخراجهما للأحاديث غير الصحيحة بفكرة الاستيعاب التي ذكرناها.

النوع الثاني: القرائن التي لها دلالة غير صريحة

1. إذا اتفق الشيخان على استيعاب كل روايات الراوي الصحيحة وضعنا الراوي في الطبقة الأولى مباشرة، لكن في حال استوعب الإمام البخاري لروايات الراوي الصحيحة وتشارك الإمام مسلم في إخراج معظمها بنفس الطريق، بحثنا عن روايات الراوي التي لم يخرجها

¹² ابن حجر، فتح الباري، 10/1.

¹³ أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1984)، 315/1.

¹⁴ محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، المدخل إلى صحيح البخاري، (الكويت: إدارة الشؤون الفنية، د.ت.)، 195.

¹⁵ النورستاني، المدخل، 192.

الإمام مسلم في كتب الصحاح الأخرى والسنن الأربعة، فإذا وجدنا هذه الروايات فيها، جعلنا إخراجهم لها قرينة لها دلالة غير صريحة لتقوي النتيجة التي تحصل بعد الكشف عن القرائن التي لها دلالة صريحة أو تزيل النواقص اليسيرة في نتائجها.

2. معرفة إمكانية ملازمة الرواة الطويلة لابن عمرو، وإذا عرفنا ذلك جعلناها قرينة لها دلالة غير صريحة؛ لأن التأكد من ثبوت ملازمة الراوي الطويلة للصحابي أمر في غاية الصعوبة خصوصاً في طبقات الرواة عن معظم الصحابة.

3. إذا اتفق الشيخان في إخراج روايات الراوي من طريق عبد الله بن عمرو، بحثنا عن المتابعين لهذا الراوي من طريق ابن عمرو في المصنفات الحديثية الأخرى، وإذا وجدنا متابعين خارج الصحيحين لهذا الراوي كان ذلك بمثابة قرينة لها دلالة غير صريحة وهي اعتماد الشيخين على طريق هذا الراوي خصوصاً.

الخطوة الثالثة: إذا حصل عندنا ظن غالب نتيجة البحث عن الضابط والقرائن لوضع الراوي في الطبقة الأولى وضعناه فيها، وإن لم يحصل وضعناه في الطبقة الثانية.

1. الطبقة الأولى

1.1. مسروق بن عبد الرحمن الأجدع الكوفي (ت 62هـ)

هو مخضرم¹⁶، وثقه ابن معين بلفظ: " ثقة لا يسأل عنه" وابن سعد، والعجلي وابن حجر¹⁷ كما ذكره ابن حبان في الثقات¹⁸، وذكره الذهبي في طبقات الحفاظ ووصفه بـ"أحد الأعلام"¹⁹. بالإضافة إلى ذلك قال الشعبي: "ما علمت أن أحداً كان أطلب للعلم في أفق من الآفاق من مسروق."²⁰

بعد البحث في المصادر التاريخية وجدنا أنه شارك في مجلس عبد الله بن عمرو، حيث قال: " كنت جالسا عند عبد الله بن عمرو، فذكر ابن مسعود... "²¹، ومن المحتمل أنه لازم ابن عمرو في الكوفة، إذ كان ابن مسعود في نفس المجلس، وكان ابن عمرو والياً في الكوفة، حيث استمرت مدة ولايته سنة تقريباً.

بعد النظر في رواياته عن ابن عمرو نجدها خمس روايات مختلفة المتن، ثلاث منها موجودة في الصحيحين، وأخرجها ابن حبان في صحيحه أيضاً، ولم نذكرها لعدم وجود الملحوظة المتعلقة بالدراسة وعدم تجاوز البحث عن حدود البحث العلمي.

وأما الحديثان اللذان لم يخرجهما الشيخان فهما يلي:

¹⁶ أحمد بن علي ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415)، 230/6؛

أحمد بن علي ابن حجر، تقريب التهذيب، أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني (الرياض: دار العاصمة، 1421)، 935.

¹⁷ عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.)، 396/8؛ أحمد ابن سعد، كتاب الطبقات الكبير، تحقيق:

محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 1990)، 145/6؛ أحمد بن عبد الله العجلي، تاريخ الثقات (السعودية: دار الباز، 1984)، 426؛

ابن حجر، تقريب التهذيب، 935.

¹⁸ محمد ابن حبان البستي، الثقات، تحقيق: محمد عبد المعيد خان (الهند: دائرة المعارف العثمانية، 1973)، 456/5.

¹⁹ أحمد بن أحمد الذهبي، تذكرة الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، 40/1؛ أحمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من

له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة (جدة: مؤسسة علوم القرآن، 1992)، 272/4.

²⁰ يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980)، 452/27.

²¹ علي بن الحسن ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شبري (عمان: دار الفكر، د.ت.)، 131/33؛ محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء،

تحقيق: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985)، 486/1.

1. حديث "لا يضر مع الإسلام ذنب": أخرجه الطبراني في المعجم الكبير²² من طريق: "مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَمَانَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنتَشِرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو"، وبعد البحث عن سبب عدم إخراج الشيخين في الصحيحين له نجد أن يحيى بن يمان قد حكم عليه ابن حجر ب: "صدوق يخطئ كثيرا"²³، وليس من رجال الصحيحين، وبالإضافة إلى ذلك تجتنب الشيخان إخراج طريق محمد بن المنتشر عن مسروق في صحيحيهما بالرغم من إكثاره عنه، ولم يعتمد أصحاب الصحاح وأصحاب السنن على رواياته عن مسروق، ومن المحتمل أن الشيخين لم يخرجوا هذا الحديث بسبب ذلك.

2. حديث "من لقي الله لا يشرك به شيئا دخل الجنة": أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده²⁴ فقط من طريق "أَبُو أَحْمَدَ ، وَأَبُو نُعَيْمٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنتَشِرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ الرَّبِيعِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو"، وبعد البحث عن سبب عدم إخراج الشيخين هذا الحديث وجدنا أن كل رواته ثقات، وهم من رجال الصحيحين، ولكن الشيخين تجنبا إخراج طريق محمد بن المنتشر عن مسروق في صحيحيهما بالرغم من إكثاره عنه، ولم يعتمد أصحاب الصحاح وأصحاب السنن على رواياته عن مسروق عن ابن عمرو، لاحظ: أن هذا الراوي موجود في سند الحديث الأول، لذلك من المحتمل أنهما لم يعتمدا هذه الطريق، فبالتالي لم يخرجوا هذا الحديث، وأشار إلى ذلك إبراهيم الاحم في كتابه "الاتصال والانقطاع"²⁵.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن مسروق في الطبقة الأولى، وذلك للاعتبارات التالية:

- اتفاق العلماء على توثيقه، وورود ألفاظ مادحة تشير إلى مكانته العلمية المرموقة.
- اتفاق الشيخين على الإخراج لرواياته من طريق ابن عمرو.
- استيعاب الشيخين لرواياته الصحيحة عن ابن عمرو، وذلك بإخراجهما لثلاث من رواياته، ووجود مسوغات معتبرة لعدم إخراجهما للروايتين الأخريين له.
- إمكانية الملازمة الطويلة لابن عمرو، وذلك لمشاركته في مجلسه في الكوفة، كما إمكانية ملازمته له في المدينة المنورة لكونه محضراً.

2.1. أبو الخير مرثد بن عبد الله المصري (ت 90هـ)

وتقه ابن سعد والعجلي ويعقوب بن سفيان وابن حجر²⁶ كما ذكره ابن شاهين وابن حبان في الثقات²⁷، والذهبي في طبقات الحفاظ²⁸، وبالإضافة إلى ذلك قال ابن معين: "كان عند أهل مصر مثل علقمة عند أهل الكوفة."²⁹، وهو قليل الرواية بوجه عام وإن كان أكثر مروياته عن ابن عمرو بعد عقبة بن عامر.

²² سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت.)، 504/13 (رقم 14378).

²³ ابن حجر، تقريب التهذيب، 1070.

²⁴ أحمد بن حنبل، مسند أحمد، تحقيق: أحمد معبد (جدة: دار المنهاج، 2010)، 1387/3 (رقم 6697).

²⁵ إبراهيم بن عبد الله الاحم، الاتصال والانقطاع (الرياض: مكتبة الرشد، 1425)، 457.

²⁶ ابن سعد، الطبقات الكبرى، 354/7؛ أحمد بن عبد الله العجلي، الثقات، 268؛ أحمد بن علي ابن حجر، تهذيب التهذيب، تحقيق: إبراهيم الزبيق وعادل مرش (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2008)، 45/4؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 929.

²⁷ عمر بن أحمد ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي (الكويت: الدار السلفية، 1984)، 303؛ ابن حبان البستي، الثقات، 429/5.

²⁸ الذهبي، تذكرة الحفاظ، 58/1.

²⁹ يحيى بن معين، تاريخ ابن معين - رواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف (مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1979)، 438/4.

بعد البحث في المصادر التاريخية وجدنا أنه أقام في مصر وكان مفتياً فيها، ومن المعلوم أن ابن عمرو أقام في مصر مدة طويلة، لذلك يمكننا القول إن لديه إمكانية الملازمة الطويلة لابن عمرو.

بعد النظر في رواياته عن ابن عمرو في المصادر الحديثية نجد أن له ثلاث روايات مختلفة المتن، وهي كما يلي:

1. حديث "أي الإسلام خير؟"³⁰: أخرجه الشيخان في الصحيحين، كما أخرجه ابن حبان في صحيحه والنسائي وأبو داود وابن ماجه في سننهم. وتفرد أبو الخير بروايته عن ابن عمرو، وهذا يدل على اعتماد الشيخين عليه.
2. حديث "عَلَّمَنِي دُعَاءَ أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي"³¹: أخرجه الشيخان في الصحيحين، كما أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما، والنسائي والترمذي وابن ماجه في سننهم. وتفرد أبو الخير بروايته عن ابن عمرو.
3. حديث "من سلم المسلمون..."³²: لم يخرج الإمام البخاري، لكن أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كما أخرجه ابن حبان في صحيحه أيضاً.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن أبا الخير في الطبقة الأولى، وذلك للاعتبارات التالية:

- اتفاق العلماء على توثيقه، وورود ألفاظ تشير إلى مكانته العلمية العالية.
- اتفاق الشيخين على إخراج روايته عن ابن عمرو، وبالرغم من عدم إخراج البخاري للرواية الثالثة إلا أن الإمام مسلم وابن حبان اتفقا على إخراجها، وجعلنا هذه المشاركة قرينة لإزالة النقص في استيعاب الشيخين رواياته.
- تشارك الشيخين على الإخراج لروايته عن ابن عمرو، ورغم تفرد الروايتين، إلا أن الشيخين اعتمدا عليه، وذلك قرينة قوية على اعتمادهما عليه.
- إمكانية الملازمة الطويلة لابن عمرو، وذلك لإقامة ابن عمرو وأبي الخير في مصر في نفس الفترة.

3.1. أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف المدني (ت 94هـ أو 104هـ)

أطلق عليه أبو زرعة لفظ "ثقة إمام"³³، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: - وكان من سادات قريش - كما وثقه ابن سعد وابن حجر³⁴، وإضافة إلى ذلك ذكره الذهبي في طبقات الحفاظ قال الذهبي: "أحد الأئمة"³⁵.

³⁰ البخاري، صحيح البخاري، "الإيمان"، 12، 28؛ مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (بيروت: دار الجيل، 1334)، "الإيمان"، 118؛ الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993)، "البر والإحسان"، 400، 505؛ النسائي، سنن النسائي، "الإيمان وشرائعه"، 5015؛ أبو داود، سنن أبي داود، "الأدب"، 5194؛ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، "الأطعمة"، 3253؛ النسائي، سنن النسائي، "الإيمان وشرائعه"، 5015؛ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، "الأطعمة"، 3253.

³¹ البخاري، صحيح البخاري، "الأذان"، 834؛ "الدعوات"، 6326؛ "التوحيد"، 7387؛ مسلم، صحيح مسلم، "الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار"، 6967، 6968؛ أبو بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة، مختصر المسند الصحيح، تحقيق: ماهر الفحل (الرياض: دار الميمان، 2009)، "الصلاة"، 845، 846؛ ابن بلبان، الإحسان، "الصلاة"، 1976.

³² مسلم، صحيح مسلم، "الإيمان"، 119؛ ابن حبان البستي، صحيح ابن حبان، "البر والإحسان"، 400.

³³ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 531/4.

³⁴ ابن سعد، الطبقات الكبرى، 120/5؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 1155.

³⁵ الذهبي، تذكرة الحفاظ، 50/1-51؛ الذهبي، الكاشف، 431/2.

وعلاوة على ذلك بعد إنعام النظر في رواياته عن عبد الله بن عمرو في المصنفات الحديثية وجدنا سبع روايات مختلفة المتن، ثلاث منها موجودة في الصحيحين.

1. حديث "كسوف الشمس": أخرج الشيخان³⁶ من طريق أبي سلمة عن ابن عمرو، وبالرغم من وجود المتابعين له من الثقات الذين أخرج الشيخان أحاديثهم عن ابن عمرو من طريقهم وإخراجها ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما إلا أن الشيخين اعتمدا على طريق أبي سلمة عن ابن عمرو، وذلك يدل على قوة اعتمادهما عليه.

2. حديث "يا عبد الله لا تكن مثل فلان": اتفق الشيخان³⁷ على إخراجها من طريق أبي سلمة عن ابن عمرو، وبالرغم من تفرد بروايته اعتمد الشيخان عليه.

3. حديث "يا عَبْدَ اللَّهِ، أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ"³⁸: اتفق الشيخان على إخراجها من طريق أبي سلمة عن ابن عمرو، وأخرجها من طريق أصحاب ابن عمرو الآخرين، وذلك يدل على اعتمادهما على رواية أبي سلمة عن ابن عمرو، ويشير إلى نيتها في استيعاب رواياته عنه. وبالإضافة إلى ذلك أخرج ابن حبان في صحيحهما، والنسائي وأبو داود في سننهما.

وبعد البحث عن المتن غير الموجودة في الصحيحين، حاولنا تحديد أسباب عدم تخرجهما لها مع الإشارة إلى استيعابهما أحاديث أبي سلمة من ابن عمرو الصحيحة فقط.

1. حديث "يلحد رجل بمكة..."³⁹: أخرجه البزار والطبراني فقط، وكلاهما أخرجاه من طريق "مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو"، ووجدنا أن محمد بن كثير "البن جدًا" عند البخاري⁴⁰، و"صدوق كثير الغلط" عند ابن حجر⁴¹، ومن المحتمل أن الشيخين لم يخرجوا هذا الحديث بسبب ذلك.

2. حديث "الراشي والمرثشي في النار"⁴²: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط والمعجم الصغير من طريق: "الحَارِثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو"، وبعد البحث عن أقوال العلماء في الحارث بن عبد الرحمن لم نر من يوثقه، بل هو صدوق عند الذهبي وابن حجر⁴³، وليس من رجال الصحيحين، وبالإضافة إلى ذلك قال الطبراني: "لَمْ يَرَوْهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ إِلَّا عَلِيُّ بْنُ بَجْرٍ عَنْ هِشَامٍ"⁴⁴، وعلي بن بحر ليس من رجال الصحيحين أيضا.

³⁶ البخاري، صحيح البخاري، "الكسوف" 1045، 1051؛ مسلم، صحيح مسلم، "صلاة الاستسقاء"، 910.

³⁷ البخاري، صحيح البخاري، "التهجد"، 1152؛ مسلم، صحيح مسلم، "الصيام"، 2728.

³⁸ البخاري، صحيح البخاري، "الصوم"، 1974، 1975، 1976؛ "أحاديث الأنبياء"، 3418؛ مسلم، صحيح مسلم، "الصيام"، 2724، 2725، 2726، 2727؛ ابن بلبان، الإحسان، "البر والإحسان"، 354؛ النسائي، سنن النسائي، "الصيام"، 2392؛ أبو داود، سنن أبي داود، "الصوم"، 2423.

³⁹ البزار، مسند البزار، 348/6 (رقم 2357)؛ الطبراني، المعجم الكبير، 381/13 (رقم 14198).

⁴⁰ المزي، تهذيب الكمال، 332/26.

⁴¹ الذهبي، الكاشف، 188/4؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 891.

⁴² سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله، (القاهرة: دار الحرمين، د.ت.) 295/2 (رقم 2026)؛ سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكور (بيروت: المكتب الإسلامي، 1985)، 57/1 (رقم 58).

⁴³ الذهبي، الكاشف، 225/2؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 211.

⁴⁴ الطبراني، المعجم الصغير، 57/1 (رقم 58).

3. حديث "لعن الله الراشي والمرثشي"⁴⁵: أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه في سننهم، ومدار سند هذه الرواية هو الحارث بن عبد الرحمن القرشي في المصادر الحديثية، وسبق ذكره أنفاً، فمن المحتمل أن الشيخين لم يخرجوا هذه الرواية بسبب ضعفه.

4. حديث "صلاة القاعد..."⁴⁶: أخرجه البزار والطبراني من طريق "مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ أَبِي سَلَمَةَ"، وتفرد به ابن إسحاق عن الزهري عن أبي سلمة، وهذا يدل على خطأ ابن إسحاق في تفرد ربه رغم كثرة أصحاب الزهري، حيث قال الطبراني: "وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ". وهو: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ. فمن المحتمل أن الشيخين لم يخرجوا هذه الرواية من طريق أبي سلمة بسبب ذلك.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن أبا سلمة في الطبقة الأولى، وذلك للاعتبارات التالية:

- اتفاق العلماء على توثيقه، وورود ألفاظ تشير إلى مكانته العلمية العالية.
- اتفاق الشيخين على الإخراج لرواياته من طريق ابن عمرو.
- اعتماد الشيخين عليه بالرغم من تفرد ربه برواية "يا عبد الله لا تكن مثل فلان".
- استيعاب الشيخين لرواياته الصحيحة عن ابن عمرو، وذلك بإخراجهما لثلاث من رواياته، وعدم خلو الروايات التي لم يخرجها الشيخان من مشاكل في أسانيدهما.
- اعتماد الشيخين على رواياته عن ابن عمرو بالرغم من وجود المتابعين له من الثقات الذين أخرج الشيخان أحاديثهم عن ابن عمرو من طريقهم.

4.1. عروة بن الزبير بن عوام المدني (ت 94هـ)

بعد الرجوع إلى المصادر وجدنا ورود ألفاظ التوثيق المؤكدة لعروة عن العلماء حيث أطلق ابن سعد عليه كـ"ثبت مأمون"⁴⁷، وابن حجر "ثقة مشهور"⁴⁸، وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ وقال: "كان ثبناً حافظاً"⁴⁹ ووردت ألفاظ التوثيق المجردة، حيث قال العجلي: "ثقة"⁵⁰، كما ذكره ابن حبان في الثقات⁵¹، وبالإضافة إلى ذلك وجدنا ألفاظاً مادحة تشير إلى مكانته العلمية في رواية الحديث ومن أهمها قول الزهري: "كان عروة بن الزبير بحراً لا تكدره الدلاء."⁵²

وبعد البحث عن المصادر التاريخية وجدنا أنه أقام سبع سنين في مصر⁵³، وبأخذ عين الاعتبار أن عبد الله بن عمرو قضى معظم حياته في مصر، وذلك يشير إلى إمكانية ملازمته الطويلة لابن عمرو في مصر طوال سبع سنين.

⁴⁵ أبو داود، سنن أبي داود، "القضاء"، 3578؛ الترمذي، سنن الترمذي، "الأحكام عن رسول الله"، 1337؛ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، "الأحكام"، 2313.

⁴⁶ البزار، مسند البزار، 399/6 (رقم 2420)؛ الطبراني، المعجم الأوسط، 226/1 (رقم 746).

⁴⁷ ابن سعد، الطبقات الكبرى، 137/5.

⁴⁸ ابن حجر، تقريب التهذيب، 674.

⁴⁹ الذهبي، تذكرة الحفاظ، 50/1؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، 1139/2.

⁵⁰ الذهبي، تذكرة الحفاظ، 50/1.

⁵¹ البستي، الثقات، 194/5.

⁵² الذهبي، تاريخ الإسلام، 1140/2؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، 425/4.

⁵³ أحمد بن يحيى البلاذري، فتوح البلدان (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1988)، 215؛ ابن عساکر، تاريخ دمشق، 242/40.

وبعد إنعام النظر في رواياته عن عبد الله بن عمرو في المصنفات الحديثية، وجدنا سبع روايات مختلفة المتن، واثنان منها موجودتان في الصحيحين، وهما:

1. حديث "إن الله لا ينزع العلم..."⁵⁴: يروى هذا الحديث من قبل ستة رواة عن ابن عمرو، لكن أخرجه الشيخان من طريق عروة وعمر بن الحكم بالرغم من كون الرواة الآخرين من الثقات، وذلك يدل على اعتمادها على طريق عروة عن ابن عمرو. كما أخرجه ابن حبان في صحيحه أيضاً، والترمذي وابن ماجه في سننهما.

2. حديث "أشد ما صنع المشركون برسول الله..."⁵⁵: تفرد عروة بروايته عن ابن عمرو، وبالرغم من ذلك أخرج البخاري هذا الحديث، وذلك يشير إلى اعتماده على طريق عروة عن ابن عمرو، وبالإضافة إلى ذلك أخرجه ابن حبان في صحيحه أيضاً.

وبعد البحث عن الروايات غير الموجودة في الصحيحين، حاولنا تحديد أسباب عدم تحريجهما لها مع الإشارة إلى استيعابهما أحاديث عروة من ابن عمرو الصحيحة فقط، وهي كما يلي:

1. حديث "من حلف على يمين...": أخرجه ابن حبان⁵⁶ من طريق "مسلم بن خالد الزنجي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو"، وبعد النظر في إسناد الحديث نرى أن الإسناد تشعب بعد مسلم بن خالد، وهو ليس من رجال الشيخين، وضعفه العديد من العلماء كالنسائي وأبي حاتم⁵⁷، وقال ابن حجر فيه: "صدوق كثير الأوهام"⁵⁸. ومن المحتمل أن الشيخين لم يخرجوا هذه الرواية بسبب ذلك.

2. حديث "لم يزل أمر بني إسرائيل مُعْتَدِلًا": أخرجه البزار في مسنده⁵⁹ من طريق "قيس بن الربيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو"، وقيس ليس من رجال الصحيحين، وضعفه عدة علماء كالترمذي⁶⁰، والنسائي⁶¹ وأبي حاتم⁶²، ومن المحتمل أن الشيخين لم يخرجوا هذا الحديث بسبب ذلك.

3. حديث "خُلِقَت الملائكة من نور": أخرجه البزار في مسنده⁶³ من طريق "إبراهيم بن سعيد الجوهري عن أبو أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو"، وإبراهيم ليس من رجال الشيخين، وهذا الحديث موقوف وليس مرفوعاً، ومن المحتمل أن الشيخين لم يخرجوا بسبب ذلك.

⁵⁴ البخاري، صحيح البخاري، "العلم"، 100؛ "الاعتصام بالكتاب والسنة"، 7307؛ مسلم، صحيح مسلم، "العلم"، 6892، 6895؛ ابن بلبان،

الإحسان، "السير"، 4571؛ "التاريخ"، 6727؛ الترمذي، سنن الترمذي، "العلم عن رسول الله"، 2880؛ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، "السنة"، 52.

⁵⁵ البخاري، صحيح البخاري، "فضائل الصحابة"، 3539؛ "مناقب الأنصار"، 3857؛ "تفسير القرآن"، 4815؛ ابن بلبان، الإحسان، "التاريخ"، 6567.

⁵⁶ ابن بلبان، الإحسان، "الأيمان"، 4352، 4357.

⁵⁷ المزي، تهذيب الكمال، 508/27؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 183/8.

⁵⁸ ابن حجر، تقريب التهذيب، 938.

⁵⁹ البزار، مسند البزار، 402/6 (رقم 2424).

⁶⁰ الترمذي، سنن الترمذي، "الأطعمة عن رسول الله"، 1846.

⁶¹ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 447/3.

⁶² ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 96/7.

⁶³ البزار، مسند البزار، 441/6 (رقم 2476).

4. حديث " إِنَّ ابْنَ آدَمَ الَّذِي قَتَلَ أَخَاهُ لَيُقَاسِمُ أَهْلَ النَّارِ نِصْفَ عَذَابِهِمْ قِسْمَةً صِحَاحًا"⁶⁴: أخرجه البزار في مسنده والطحاوي في مشكل الآثار فقط من طريق "هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو"، وهذا الحديث موقوف وليس مرفوعاً، ومن المحتمل أن الشيخين لم يخرجاه بسبب ذلك.

5. حديث " لَيْسَ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ أَكْثَرُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَخْلُقُهُمْ مِثْلَ الذُّبَابِ"⁶⁵: أخرجه البزار في مسنده⁶⁵ من طريق "أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو"، وهذا الحديث موقوف وليس مرفوعاً، ومن المحتمل أن الشيخين لم يخرجاه بسبب ذلك.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن عروة في الطبقة الأولى، وذلك للاعتبارات التالية:

- اتفاق العلماء على توثيقه، وورود ألفاظ تشير إلى مكانته العلمية العالية.

- اتفاق الشيخين على الإخراج له في الصحيحين.

- تشارك الشيخين في واحدة من روايتين في الصحيحين، ومشاركة ابن حبان مع الإمام البخاري في إخراج رواية لم يخرجه الإمام مسلم، وعدم خلو الروايات الأخرى غير الموجودة في الصحيحين من مشاكل في أسانيدنا.

- اعتماد الإمام البخاري على تفرد ابن عمرو.

- إمكانية الملازمة الطويلة لابن عمرو، وذلك لرحلته إلى مصر وإقامته فيها على مدى سبع سنوات.

5.1. أبو العباس السائب بن فروخ المكي (ت 91هـ-100هـ)

وثقه أحمد بن حنبل وابن معين والنسائي والصدفي والذهبي وابن حجر⁶⁶ كما ذكره ابن شاهين وابن حبان في الثقات⁶⁷، وبالإضافة إلى ذلك قال مسلم: "كان ثقة عدلاً"⁶⁸.

وبعد البحث عن رواياته في المصادر الحديثية نرى أن له ثلاث روايات مختلفة المتن، أخرج كلها الشيخان وابن حبان، وذلك يدل على اعتمادهم على رواياته عن ابن عمرو، وهي كما يلي:

1. حديث " أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟..."⁶⁹: أخرجه الشيخان وابن خزيمة وابن حبان في صحاحهم، والنسائي والترمذي وابن ماجه في سننهم من طريق أبي العباس عن ابن عمرو، وبالرغم من كثرة متابعين له في هذه الرواية اتفقوا على إخراج هذه الرواية من طريقه، وذلك يدل على اعتمادهم على رواياته من ابن عمرو.

⁶⁴ البزار، مسند البزار، 6/ 441 (رقم 2477).

⁶⁵ البزار، مسند البزار، 6/ 441 (رقم 2484).

⁶⁶ المزي، تهذيب الكمال، 10/ 191؛ ابن أبي حاتم، المعجم التعديل، 4/ 243-244؛ مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، 5/ 203-204؛ الذهبي، الكاشف، 2/ 452؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 363.

⁶⁷ ابن شاهين، الثقات، 158؛ البستي، الثقات، 4/ 326.

⁶⁸ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 682.

⁶⁹ البخاري، صحيح البخاري، "التهجد"، 1153؛ "الصوم"، 1977، 1979؛ "أحاديث الأنبياء"، 3419؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، "الصوم"، 2109، 2152؛ ابن حبان البستي، صحيح ابن حبان، "التاريخ"، 6226؛ النسائي، سنن النسائي، "الصيام"، 2396، 2397، 2398، 2399؛ الترمذي، سنن الترمذي، "الصوم عن رسول الله"، 770؛ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، "الصيام"، 1706.

2. حديث "الجهاد في الأوبين": أخرجه الشيخان وابن حبان في صحاحهم⁷⁰، والنسائي والترمذي في سننهما⁷¹ من طريق أبي العباس عن ابن عمرو، وبالرغم من كثرة متابعين له في هذه الرواية اتفقوا على إخراج هذه الرواية من طريقه، وذلك يدل على اعتمادهم على رواياته من ابن عمرو.

3. حديث "محاصرة الرسول الطائف": أخرجه الشيخان وابن حبان في صحاحهم⁷²، وتفرد أبو العباس بروايته عن ابن عمرو، وذلك يدل على اعتماد الشيخين عليه.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن أبا العباس في الطبقة الأولى، وذلك للاعتبارات التالية:

- اتفاق العلماء على توثيقه، وورود كثرة التوثيق سواء كان من المتقدمين أو المتأخرين، حيث جعلنا كثرة التوثيق قرينة مقوية بمثابة ورود ألفاظ التوثيق المؤكدة.

- اتفاق الشيخين على الإخراج لرواياته من طريق ابن عمرو.

- استيعاب الشيخين لكل رواياته عن ابن عمرو، وتشارك ابن خزيمة وابن حبان وأصحاب السنن في إخراجها من طريقه.

- اعتماد الشيخين على تفرد الرواية من ابن عمرو.

6.1. مجاهد بن جبر مولى عبد الله بن السائب المكي (ت 101هـ-104هـ)

وثقه ابن سعد وابن معين وأبو زرعة وابن حبان والعجل، وابن حجر⁷³، وقال عنه ابن حبان في الثقات: "وكان فقيها عابدا ورعا متقنا"⁷⁴، وذكره الذهبي في طبقات الحفاظ⁷⁵.

ويترجح عندنا أنه في الطبقة الأولى، وذلك للاعتبارات التالية:

- اتفاق العلماء على وثاقته.

- كثرة رواياته عن ابن عمرو، وذلك من أهم الأدلة على طول الملازمة، حيث بعد النظر في رواياته في المصنفات الحديثية نجد أن

له 32 رواية مرفوعة مختلفة المتن و25 رواية موقوفة مختلفة المتن، وذلك يدل على ملازمته الطويلة لابن عمرو.

- بعد إنعام النظر في رواياته عن ابن عمرو الموقوفة توصلت إلى نتيجة أنه صحب ابن عمرو في مختلف المواضع كشأنه في الصلاة،

وإعتاق رقيقه في مرضه، وكيفية لباسه ملابسه، وكيفية طوافه، وإكرام ابن عمرو له من لبن الغنم في عدة مرات⁷⁶.

⁷⁰ البخاري، صحيح البخاري، "الجهاد والسير"، 3004؛ مسلم، صحيح مسلم، "البر والصلة والآداب"، 6589؛ ابن بلبان، الإحسان، "البر والإحسان"، 318.

⁷¹ النسائي، سنن النسائي، "الجهاد"، 3103؛ الترمذي، سنن الترمذي، "الجهاد عن رسول الله"، 1671.

⁷² البخاري، صحيح البخاري، "المغازي"، 4325؛ "الأدب"، 6086؛ مسلم، صحيح مسلم، "الجهاد والسير"، 4653؛ البستي، صحيح ابن حبان، "السير"، 4779.

⁷³ ابن سعد، الطبقات الكبرى، 20/6؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 319/8؛ البستي، الثقات، 419/5؛ مغلاطي، إكمال تهذيب الكمال، 76/11-81؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 921.

⁷⁴ ابن حبان البستي، الثقات، 419/5.

⁷⁵ الذهبي، تذكرة الحفاظ، 71/1.

⁷⁶ عبد الله بن محمد ابن أبي شيبه، المصنف، تحقيق محمد عوامة (جدة: دار القبلة، 2006)، 227/3 (رقم 3597)؛ 377/8 (رقم 14295)؛ أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994)، 220/7 (رقم 2792).

- تشارك ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما وأصحاب السنن الأربعة في إخراج رواياته عن ابن عمرو.
- بعد النظر في أحاديثه عن ابن عمرو في صحيح البخاري وجدنا ثلاث روايات، وأخرج الإمام البخاري اثنتين منها من طريق مجاهد بالرغم من وجود المتابعين له من الثقات، وذلك يدل على اعتماده عليه، ولكن الإمام مسلماً لم يخرج رواياته عن ابن عمرو، وبعد البحث عن سبب ذلك لم أجد أي سبب فيه، لكنني وضعت في الطبقة الأولى بحسب وجود شروط الحازمي كما بينت في الخطوة الأولى.

2. الطبقة الثانية

1.2. أبو عياض عمرو بن الأسود العنسي الشامي (ت بين 41هـ-60هـ)

وثقه ابن سعد، والعجلي وابن حجر⁷⁷ كما ذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات⁷⁸، وبالإضافة إلى ذلك وردت أقوال مشيرة إلى مرتبته العالية عند العلماء، ومنها قول مجاهد: "ما رأيت بعد ابن عباس أعلم من أبي عياض".⁷⁹، وقول ابن عبد البر: "كان من فقهاء التابعين وكبارهم، أجمعوا على أنه من العلماء الثقات".⁸⁰

بعد إمعان النظر في المصادر الحديثية وجدنا أن له ثلاث روايات مختلفة المتن عن ابن عمرو، وواحدة منها في الصحيحين، واحدة منها في صحيح مسلم وهما:

1. حديث "صيام داود"⁸¹: انفرد الإمام مسلم عن الإمام البخاري في إخراج هذه الرواية، ولكن أخرجه البخاري من طريق الرواة الآخرين عن ابن عمرو كـ"عمرو بن أوس والسائب بن فروخ وأبي سلمة وابن المسيب ومجاهد وأبي المليح"، وذلك يشير إلى ترجيحه الرواة الآخرين على أبي عياض في هذه الرواية.

2. حديث "فَرَحَصَ هُمْ فِي الْجَزْرِ عَيْرِ الْمُرَقَّتِ"⁸²: أخرجه الشيخان في الصحيحين، كما أخرجه النسائي وأبو داود في سننهما. وأما الحديث الذي لم يخرج به الشيخان فهو حديث "إِنَّ الْعُرَشَ لَيَطْوَقُ بِحِجَّةٍ..."، حيث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير⁸³ من طريق "مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ كَثِيرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو"، و"كثير بن أبي كثير" حكم عليه ابن حجر بـ"مقبول"⁸⁴، وليس من رجال الصحيحين، لذلك من المحتمل أن الشيخين لم يخرجاه في صحيحه، كما أن هذا الحديث موقوف وليس مرفوعاً، والمقصود الأصلي للشيخين تخريج الأحاديث المرفوعة، لكنهما أخرج الأحاديث

77 ابن سعد، الطبقات الكبرى، 445/9؛ العجلي، الثقات، 362؛ أحمد بن علي ابن حجر، تقريب التهذيب، 730.

78 مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، 130/10.

79 البستي، الثقات، 171/5؛ مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، 129/10.

80 أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمية (الرياض: مكتبة ابن تيمية، 1985)، 860-859/2.

81 مسلم، صحيح مسلم، "الصيام"، 2737؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، "الصوم"، 2106، 2121؛ ابن بلبان، الإحسان، "الصوم"، 3758؛ النسائي، سنن النسائي، "الصيام"، 2393، 2402.

82 البخاري، صحيح البخاري، "الأشربة"، 5593؛ مسلم، صحيح مسلم، "الأشربة"، 2000؛ النسائي، سنن النسائي، "الأشربة"، 5666؛ أبو داود، سنن أبي داود، "الأشربة"، 3700.

83 الطبراني، المعجم الكبير، 13/533 (رقم 14421).

84 ابن حجر، تقريب التهذيب، 809.

الموقوفة لأغراض مختلفة⁸⁵ ليس من أصل الصحيح؛ حيث سمي البخاري كتابه باسم: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيامه"، ومسلم باسم: "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم".

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن أبا عياض في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبار التالي:

- عدم وجود القرائن التي لها دلالة صريحة، وهي عدم إخراج الشيخين لما تفرد به عن ابن عمرو، أو عدم استيعابهما لأحاديثه الصحيحة.

- عدم تخريج الإمام البخاري لرواية "صيام داود" من طريق أبي عياض عن ابن عمرو بالرغم من إخراج مسلم لها في صحيحه وإخراج البخاري لنفس الرواية من طريق الرواة الثقات الآخرين عن ابن عمرو، وذلك يشعر إلى ضعف اعتماد البخاري عليه إلى حد ما.

2.2. أبو كبشة السلولي الشامي (ت 81هـ أو 90هـ)

وثقه العجلي⁸⁶ ويعقوب بن سفيان⁸⁷ وابن حجر⁸⁸.

وبعد النظر في مروياته في المصادر الحديثية نجد ثلاث روايات مختلفة المتن، اثنتان منها موجودتان في صحيح البخاري، ولكن لم يخرج الإمام مسلم رواياته عن ابن عمرو.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن أبا كبشة في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبارات التالية:

- عدم ورود ألفاظ التوثيق المؤكدة أو ألفاظ تشير إلى مكانته العلمية العالية.

- انفراد الإمام البخاري عن الإمام مسلم بإخراج رواياته عن ابن عمرو.

3.2. عمرو بن أوس بن حذيفة المكي (ت بعد 90هـ)

بين الطبراني وابن منده أنه من الصحابة لاعتمادهما على الخير من طريق "الوليد بن مسلم، عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، عن عثمان بن عمرو بن أوس، عن أبيه، قال: قدمت على النبي -صلى الله عليه وسلم- في وفد ثقيف."⁸⁹، بيد أن ابن حجر اعترض عليهما لوقوع إبدال لفظ "عن" بلفظ "ابن" في عبارة "عثمان بن عمرو"، حيث الصواب عنده "عن عثمان بن عمرو عن أبيه". وبعد البحث عن هذا الاختلاف وجدنا أنه ليس لعمرو ابن اسمه عثمان، بل وجدنا أن ابن أخيه هو عثمان، وقد روى عنه⁹⁰، وذلك يؤيد كلام ابن حجر، يعني ليس له صحبة. إذا يكون الإسناد هكذا: عثمان بن عمرو بن أوس، يعني عن عمه. في هذه الحلة عمرو بن أوس هل من الصحابة أم لا؟

⁸⁵ أحمد بن علي ابن حجر، فتح الباري، 19/1؛ رائده خالد حمد نصيرات، "المعلقات والموقوفات في صحيح مسلم: دراسة تطبيقية"، مجلة كلية الشريعة والقانون 2/20 (2018)، 1071؛ بدرية بنت عبد العزيز بن ابراهيم السعيد، "منهج الإمام البخاري في إخراج الموقوف موصولاً في أبواب خلت من المسند"، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية 1/90 (2022)، 36.

⁸⁶ المزي، تهذيب الكمال، 215/34.

⁸⁷ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 576/4.

⁸⁸ ابن حجر، تقريب التهذيب، 1159.

⁸⁹ ابن حجر، الإصابة، 428/8.

⁹⁰ البستي، الثقات، 198/7؛ المزي، تهذيب الكمال، 410/19؛ الذهبي، الكاشف، 388/3؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 67/3.

ذكره ابن حبان وابن خلفون في الثقات⁹¹، كما ذكره الذهبي من بين الفقهاء الثقات⁹².

وبعد الرجوع إلى المصادر الحديثية وجدنا روايتين مختلفتي المتن، وأخرج واحدة منهما الشيخان في الصحيحين⁹³، وانفرد الإمام مسلم عن الإمام البخاري في الرواية الثانية⁹⁴، واكتفيت بذكر هذه المعلومات لعدم تجاوز البحث لمطالب حدود البحث العلمي.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن عمرو بن أوس في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبار التالي:

- عدم ورود ألفاظ التوثيق المؤكدة أو ألفاظ تشير إلى مكانته العلمية العالية.

- عدم وجود القرائن التي لها دلالة صريحة.، وهي عدم إخراج الشيخين لما تفرد به عن ابن عمرو، وعدم استيعابهما لأحاديثه الصحيحة.

4.2. سعيد بن المسيب المدني (ت 93هـ-105هـ)

بعد العودة إلى أقوال العلماء فيه نجد العديد من الأقوال المادحة في علمه من أقرانه ومن بعدهم، حيث اتفق العلماء على أنه أحد أثبت الناس من التابعين، حيث قال أبو حاتم: "ليس في التابعين أنبل من سعيد بن المسيب."⁹⁵، وبالإضافة إلى ذلك ورد العديد من أقوال التعديل التي تشير إلى إمامته وحجيته وثقته في علم الحديث في كلام أحمد بن حنبل وأبو زرعة وابن حبان والذهبي، وجمع ابن حجر هذه الأقوال في قوله هذا: "أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، ولا أعلم في التابعين أوسع علما منه."⁹⁶

بعد إنعام النظر في رواياته عن عبد الله بن عمرو في المصنفات الحديثية، وجدنا عشر روايات مختلفة المتن، وواحدة منها موجودة في الصحيحين، وهي حديث "صيام دواد"⁹⁷، وأخرجه ابن حبان في صحيحه من طريقه أيضا.

وبعد البحث عن الروايات غير الموجودة في الصحيحين نجد تسع روايات مختلفة المتن، وهنا سنكتفي بذكر الروايات الصحيحة غير الموجودة في الصحيحين للتدليل على عدم استيعاب الشيخين لرواياته عن ابن عمرو بالرغم من إتمام دراسة كل الروايات على نحو مفصل، وذلك لعدم تجاوز البحث لمطالب حدود البحث العلمي، وهي كما يلي:

1. حديث "صيام الجمعة": أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما⁹⁸، وتفرد سعيد بن المسيب بروايته عن ابن عمرو، وبعد البحث عن رجاله نجد أنهم ثقات ومن رجال الصحيحين، ولكن لم يخرجهم الشيخان. وبعد البحث عن الشواهد له وجدنا أن الإمام البخاري أخرجه من طريق جويرية. وبالإضافة إلى ذلك قال أبو زرعة: "وحديث سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو أيضا صحيح."⁹⁹

2. حديث "لا ينظر الله إلى امرأة...": أخرجه الحاكم في المستدرک¹⁰⁰ بأربع طرق، وأما طريق "أبي عليّ الحافظ عن عليّ بن العباس البجلي عن العباس بن يزيد البخاري عن معاذ بن هشام عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو" فهي

91 البستي، الثقات، 547/21.

92 الذهبي، تاريخ الإسلام، 1150/2.

93 البخاري، صحيح البخاري، "التهجد"، 1131؛ "أحاديث الأنبياء"، 3420؛ مسلم، صحيح مسلم، "الصيام"، 2734، 2735.

94 مسلم بن الحجاج مسلم، صحيح مسلم، "الإمارة"، 4759.

95 المزني، تهذيب الكمال، 71/11.

96 ابن أبي حاتم، الجرح التعديل، 59/4؛ البستي، الثقات، 273/4؛ الذهبي، الكاشف، 496/2؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 388.

97 البخاري، صحيح البخاري، "الصوم"، 1978.

98 ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، "الصوم"، 2162؛ ابن بلبان، الإحسان، "البر والإحسان"، 352.

99 ابن أبي حاتم، العلل، 55/3.

تتكون من رجال الصحيحين، وقال الحاكم فيه: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ إِنْ حَفِظَهُ الْعَبَّاسُ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ يَقُولُ: الْمَحْفُوظُ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ مَا حَدَّثَاهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ..."¹⁰¹

وفي نهاية المطاف، يمكننا القول إن معظم الروايات غير الموجودة في الصحيحين ضعيف، ولكن هناك الروايات التي أخرجها أصحاب الصحاح أو حكم بعض العلماء على بعضها بصحة، وبالإضافة إلى ذلك أخرج الإمام البخاري حديث صيام الجمعة من طريق جويرية رغم صحة طريق سعيد عن ابن عمرو، وذلك يدل على عدم استيعاب الشيخين أحاديث سعيد عن ابن عمرو.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن سعيد بن المسيب في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبار التالي:

- عدم وجود القرائن التي لها دلالة صريحة، وهي عدم إخراج الشيخين لما تفرد به عن ابن عمرو، وعدم استيعابهما لأحاديثه الصحيحة.

5.2. حميد بن عبد الرحمن بن عوف المدني (ت 95هـ)

وثقه الواقدي وابن سعد وأحمد بن حنبل وابن معين والعجلي وأبو زرعة وابن خراش¹⁰²، وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ¹⁰³.

بعد الرجوع إلى المصادر الحديثية وجدنا أن له ثلاث روايات مختلفة المتن، وأخرج الشيخان واحدة منها، وهو حديث "يَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُّ أَبَاهُ وَيَسُبُّ أُمَّهُ"¹⁰⁴

وبعد البحث عن الروايتين غير الموجودتين في الصحيحين، وجدناهما كما يلي:

1. حديث "الميت يقمص ويؤزر..."¹⁰⁵: بعد البحث عن تحريجه، وجدنا أن أصحاب الكتب الستة لم يخرجوه، ولكن أخرجهم الإمام مالك وعبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي في كتبهم، وبعد دراسة إسناده وجدنا أن كل الرواة ثقات، لكنه موقوفاً ربما لهذا السبب لم يخرجهم الشيخان.

2. حديث "صلاة الليل مثنى مثنى": أخرج النسائي في السنن الكبرى فقط¹⁰⁶، من طريق محمد بن عبد الله بن مسلم عن الزهري، وبعد الرجوع إلى أقوال العلماء فيه وجدنا أن ابن معين لَيْسَ مُحَمَّدٌ¹⁰⁷ وقال ابن حجر عنه: "صدوق له أوهام"¹⁰⁸.

100 محمد بن عبد الله الحاكم، المستدرک علی الصحيحین، تحقیق: أمير الحسن النعماني وآخرون (بيروت: دار المعرفة، د.ت.)، "النكاح"، 2787؛ البر والصلة"، 7428، 7429، 7430.

101 الحاكم، المستدرک علی الصحيحین، "البر والصلة"، 7349.

102 ابن سعد، الطبقات الكبرى، 118/5؛ العجلي، الثقات، 75/2؛ ابن أبي حاتم، الجرح التعديل، 220/3؛ المزي، تهذيب الكمال، 388/7.

103 الذهبي، تذكرة الحفاظ، 211/1.

104 البخاري، صحيح البخاري، "الأدب"، 5973؛ مسلم، صحيح مسلم، "الإيمان"، 222، 223.

105 مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي (أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، 2004)، "الجنائز"، 761؛ عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق، 426/3 (رقم 6188)؛ عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: محمد عوامة (جدة: دار القبلة، 2006)، 167/7 (رقم 11168)؛ أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى للبيهقي (الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1356)، 402/3 (رقم 6791).

106 أحمد بن شعيب النسائي، السنن الكبرى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001)، 149/2 (رقم 1385).

107 المزي، تهذيب الكمال، 554/25.

108 ابن حجر، تقريب التهذيب، 866.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن حميدا في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبارات التالية:

- عدم ورود ألفاظ التوثيق المؤكدة أو ألفاظ تشير إلى مكانته العلمية العالية.
- عدم وجود القرائن التي لها دلالة صريحة، وهي عدم إخراج الشيخين لما تفرد به عن ابن عمرو، وعدم استيعابهما لأحاديثه الصحيحة.

6.2. سالم بن أبي الجعد الكوفي (ت 97هـ أو 98هـ)

وثقه ابن سعد والعجلي وابن معين وأبو زرعة والبخاري والنسائي والذهبي وابن حجر¹⁰⁹.

وبعد النظر في المصادر التاريخية لم نجد أية معلومة عن ملازمته لابن عمرو، لكن من المحتمل أن لديه إمكانية الملازمة في فترة ولاية ابن عمرو في الكوفة لكونه كوفيا.

بعد النظر في رواياته عن ابن عمرو نجد له ست روايات مختلفة المتن، وأخرج الإمام البخاري واحدة منها، وهي حديث "كَانَ عَلِيٌّ ثَقُلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ كِرْكِرَةٌ فَمَاتَ"، ولكن لم يخرج الإمام مسلم رواياته عن ابن عمرو، كما درسنا معرفة استيعاب الإمام البخاري رواياته عن ابن عمرو، ووجدنا عدم استيعابه، ولكن لم نذكر تفصيل الموضوع لعدم إطالة البحث العلمي.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن سالم في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبارات التالية:

- عدم ورود ألفاظ التوثيق المؤكدة أو ألفاظ تشير إلى مكانته العلمية العالية.
- انفراد الإمام البخاري عن الإمام مسلم بإخراج رواياته عن ابن عمرو، وعدم إخراج أصحاب الصحاح الآخرين لها أيضا.

7.2. أبو المليح عامر بن أسامة بن عمير الهذلي البصري (ت 98هـ)

وثقه ابن سعد وأبو زرعة والذهبي وابن حجر¹¹⁰ كما ذكره ابن حبان في الثقات¹¹¹.

وبعد البحث عن رواياته عن ابن عمرو وجدنا رواية واحدة في المصنفات الحديثية أخرجها الشيخان في الصحيحين، وهي حديث "لا صوم فوق صوم داود"¹¹²، حيث أخرجها الشيخان من رواية أبي المليح عن ابن عمرو، وأخرجه ابن حبان في صحيحه والنسائي في سننه.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن أبا المليح في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبار التالي:

- عدم ورود ألفاظ التوثيق المؤكدة أو ألفاظ تشير إلى مكانته العلمية العالية.
- عدم وجود قرينة إخراج الشيخين لما تفرد به عن ابن عمرو.

109 ابن سعد، الطبقات الكبرى، 296/6؛ مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، 180/5؛ المزي، تهذيب الكمال، 133/10؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، 1098/2؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، 108/5؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 359.

110 ابن سعد، الطبقات الكبرى، 163/7؛ الذهبي، الكاشف، 117/5؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 1210.

111 البستي، الثقات، 190/5.

112 البخاري، صحيح البخاري، "الصوم"، 1980؛ "الاستئذان"، 6277؛ مسلم، صحيح مسلم، "الصيام"، 2736؛ ابن بلبان، الإحسان، "الصوم"، 3640؛ النسائي، سنن النسائي، "الصيام"، 2401.

8.2. عيسى بن طلحة أبو محمد المدني (ت 100هـ)

وثقه ابن سعد والعجلي وابن معين والنسائي وابن حجر¹¹³.

وبعد الرجوع إلى المصادر الحديثية وجدنا له أربع روايات مختلفة المتن، واحدة منها موجودة في الصحيحين، وهو حديث "الحلق قبل الذبح"¹¹⁴، أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والإمام مالك في الموطأ، وأبو داود والترمذي وابن ماجه في سننهم. أما الروايات غير الموجودة في الصحيحين، فهي كما يلي:

1. حديث "خذوا مناسككم عني": أخرجه الطبراني في المعجم الكبير¹¹⁵ من طريق "سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو"، وقال أبو حاتم عن سليمان بن داود وهو من رواة هذا الحديث: "شيخ"¹¹⁶، كما أنه ليس من رجال الصحيحين، ومن المحتمل أن الشيخين لم يخرجوا هذا الحديث بسبب سليمان.

2. حديث "صلاة القاعد...": أخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال: "هَذَا حَطًّا، وَالصَّوَابُ: الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مُرْسَلًا"¹¹⁷، وقال الدارقطني: "وَرَوَاهُ مَالِكٌ، وَمَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، لَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ"¹¹⁸ ومن الواضح أن هذه الرواية معللة، ولذلك لم يخرجها الشيخان.

3. حديث "مَنْ أَرِيدَ مَالُهُ بِعَيْرِ حَقٍّ...": أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط بعد البحث عن حكم الرواة وجدنا أن الرواة ثقات، ومن رجال الصحيحين، لكن الطبراني قال: "وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ فَخَالَفَ سَعِيدًا فِي رِوَايَتِهِ"¹¹⁹، وقال النسائي فيه: "هَذَا حَطًّا، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْخُمَيْسِ"¹²⁰، ومن المحتمل أن الشيخين لم يخرجوا هذا الحديث بسبب الخطأ.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن عيسى في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبارات التالية:

- عدم ورود ألفاظ التوثيق المؤكدة أو ألفاظ تشير إلى مكانته العلمية العالية.
- عدم وجود القرائن التي لها دلالة صريحة، وهي عدم إخراج الشيخين لما تفرد به عن ابن عمرو، وعدم استيعابهما لأحاديثه الصحيحة.

¹¹³ ابن سعد، الطبقات الكبرى، 162/7؛ العجلي، الثقات، 379؛ المزي، تهذيب الكمال، 615/22؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 359/3؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 768.

¹¹⁴ البخاري، صحيح البخاري، "العلم"، 83، 124؛ "الحج"، 1736، 1737، 1738؛ مسلم، صحيح مسلم، "الحج"، 3152، 3153، 3154، 3155، 3156، 3157، 3158، 3159؛ ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، "المناسك"، 2949، 2951؛ ابن بلبان، الإحسان، "الحج"، 3877؛ مالك، الموطأ، "الحج"، 1594؛ أبو داود، سنن أبي داود، "المناسك"، 2014؛ الترمذي، سنن الترمذي، "الحج عن رسول الله"، 916؛ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، "المناسك"، 3051.

¹¹⁵ الطبراني، المعجم الكبير، 407/13 (رقم 14242)؛ الطبراني، المعجم الأوسط، 262/2 (رقم 1929).

¹¹⁶ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 111/4.

¹¹⁷ النسائي، السنن الكبرى، 146/2 (رقم 1376).

¹¹⁸ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، العلال الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي (الرياض: دار طيبة، 1985)، 202/12.

¹¹⁹ الطبراني، المعجم الأوسط، 209/3 (رقم 2939).

¹²⁰ النسائي، سنن النسائي، "تحريم الدم"، 4099.

9.2. أبو عمرو عامر بن شراحيل الشعبي الكوفي (ت 103هـ أو 104هـ)

وثقه ابن معين وأبو زرعة وابن حجر¹²¹ وذكره ابن حبان في الثقات¹²²، وبالعودة إلى المصادر نجد أن له العديد من ألفاظ المدح في علمه، وواحد منها قول مكحول وعاصم الأحول: "ما رأيت أحدا أعلم من الشعبي"¹²³.

بعد النظر في المصنفات الحديثية عن رواياته عن ابن عمرو نجد له خمس روايات مختلفة المتن، اثنتان منها موجودتان في صحيح البخاري¹²⁴، ولكن لم يخرج الإمام مسلم رواياته عن ابن عمرو، كما درسنا معرفة استيعاب الإمام البخاري رواياته عن ابن عمرو، ووجدنا عدم استيعابه، ولكن لم نذكر تفصيل الموضوع لعدم تجاوز البحث عن حدود البحث العلمي.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن الشعبي في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبارات التالية:

- انفراد الإمام البخاري عن الإمام مسلم بإخراج رواياته عن ابن عمرو.

- عدم وجود القرائن التي لها دلالة صريحة، وهي عدم إخراج الشيخين لما تفرد به عن ابن عمرو، وعدم استيعابهما لأحاديثه الصحيحة.

10.2. عكرمة بن عبد الله المدني (ت 104هـ)

وثقه ابن معين وأحمد بن حنبل والنسائي وأبو حاتم¹²⁵ كما قال ابن حجر: "ثقة ثبت"¹²⁶، وذكره ابن حبان في الثقات، والذهبي في تذكرة الحفاظ¹²⁷ وبالإضافة إلى ذلك ورد قول البخاري عنه: "ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة."¹²⁸

بعد النظر في رواياته عن ابن عمرو، نجد روايتين مختلفتي المتن، واحدة منهما موجودة في صحيح البخاري¹²⁹، ولكن لم يخرج الإمام مسلم رواياته عن ابن عمرو، كما درسنا معرفة استيعاب الإمام البخاري رواياته عن ابن عمرو، ووجدنا عدم استيعابه، ولكن لم نذكر تفصيل الموضوع لعدم تجاوز البحث عن حدود البحث العلمي.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن عكرمة في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبارات التالية:

- انفراد الإمام البخاري عن الإمام مسلم بإخراج رواياته عن ابن عمرو.

- عدم وجود القرائن التي لها دلالة صريحة، وهي عدم إخراج الشيخين لما تفرد به عن ابن عمرو، وعدم استيعابهما لأحاديثه الصحيحة.

121 ابن حجر، تقريب التهذيب، 475.

122 ابن حبان البستي، الثقات، 185/5.

123 الذهبي، تاريخ الإسلام، 71/3.

124 البخاري، صحيح البخاري، "الإيمان"، 10؛ "الرقاق"، 6484؛ "الأيمان والنذر"، 6675؛ "الدييات"، 6870.

125 المزني، تهذيب الكمال، 264/20؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 134/3-138؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 7/7-10.

126 ابن حجر، تقريب التهذيب، 687.

127 الذهبي، تذكرة الحفاظ، 73/1.

128 المزني، تهذيب الكمال، 264/20.

129 البخاري، صحيح البخاري، "المظالم"، 2480؛ النسائي، سنن النسائي، "تحريم الدم"، 4097.

11.2. يوسف بن ماهك بن بزاد الفارسي المكي (ت 106هـ)

وثقه ابن سعد وابن معين والنسائي، وابن خراش والذهبي وابن حجر¹³⁰ كما ذكره ابن حبان في الثقات¹³¹.

بعد البحث في المصادر التاريخية وجدنا أنه نزل مكة، ثم شارك في مجلس عبد الله بن عمرو في المسجد الحرام، حيث قال: "كنت جالسا مع عبد الله بن عمرو بن العاص في ناحية المسجد الحرام".¹³² ولكن لم يقم ابن عمرو في مكة مدة طويلة، لذلك لا يمكننا القول إنه لازم ابن عمرو ملازمة طويلة.

وعلاوة على ذلك بعد النظر في رواياته عن عبد الله بن عمرو في المصنفات الحديثية وجدنا ثلاث روايات مختلفة المتن، واحدة منها موجودة في الصحيحين.

وبعد البحث عن الراويتين غير الموجودتين في الصحيحين، فهما كما يلي:

1. حديث "ما يخرج منه إلا حق": لم يخرج الشيخان هذا الحديث سواء أكان من طريق ابن عمرو أو من طريق الصحابة الآخرين، بل أخرجه أبو داود فقط¹³³، ثم بعد البحث عن رواة هذا الحديث نجد أن رواة الحديث كلهم ثقات، ومن رجال الصحيحين.

2. حديث "نزل جبريل بهذا الحجر من الجنة": لم يخرج هذا الحديث إلا الطبراني في المعجم الكبير¹³⁴ من طريق: "محمد بن إسحاق بن زهوية عن أبيه عن جبريل عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو"، ورواه ثقات غير العلاء بن المسيب، حيث قال أبو حاتم عنه: "صالح الحديث" ولكن هو من رجال الصحيحين.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن يوسف بن ماهك في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبارات التالية:

- عدم ورود لفظ التوثيق المؤكد أو قول يشير إلى مكانته العلمية العالية.

- عدم وجود القرائن التي لها دلالة صريحة، وهي عدم إخراج الشيخين لما تفرد به عن ابن عمرو، واستيعابهما لأحاديثه الصحيحة.

12.2. عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة المكي (ت 117هـ أو 118هـ)

وثقه ابن سعد والعجلي وأبو زرعة وأبو حاتم وابن حجر¹³⁵ كما ذكره ابن حبان في الثقات¹³⁶.

وبعد النظر في رواياته عن ابن عمرو في المصادر الحديثية نجد أن له ست روايات مختلفة المتن، واحدة منها في الصحيحين فقط، وهي حديث "حوضي مسيرة الشهر"¹³⁷.

130 ابن سعد، الطبقات الكبرى، 23/6؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 229/9؛ المزي، تهذيب الكمال، 452/32؛ الذهبي، الكاشف، 547/4؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، 1095.

131 البستي، الثقات، 549/5.

132 محمد بن أحمد ابن الضياء، تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبور الشريف، تحقيق: علاء إبراهيم وأمين نصر (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، 123.

133 أبو داود، سنن أبي داود، "العلم"، 3646.

134 الطبراني، المعجم الكبير، 345/13 (رقم 14160).

135 ابن حجر، تقريب التهذيب، 524.

136 البستي، الثقات، 2/5.

137 البخاري، صحيح البخاري، "الرقاق"، 6579؛ مسلم، صحيح مسلم، "الفضائل"، 6042.

وأما الروايات غير الموجودة في الصحيحين فهي كما يلي:

1. حديث "أَتَى جَبْرِيلُ إِبْرَاهِيمَ يُرِيهِ": أخرجه ابن خزيمة في صحيحه¹³⁸ من عدة طرق، ثم بعد البحث عن الرواية نجد أن رواية الحديث كلهم ثقات، ومن رجال الصحيحين.
2. حديث "إِنَّ لِلصَّامِ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةً"¹³⁹: أخرجه الحاكم في المستدرک وابن ماجه في السنن من طريق "إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ"، وأما إسحاق بن عبد الله فحكم ابن حجر عليه بـ"مقبول"¹⁴⁰ وليس من رجال الصحيحين.
3. حديث "ابْكُوا فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا بُكَاءً فَتَبَاكُؤًا"¹⁴¹: أخرجه الحاكم في المستدرک وابن أبي شيبة في المصنف، وهذا الحديث موقوف، وليس مرفوعاً، ومن المحتمل أن الشيخين لم يخرجاه بسبب ذلك.
4. حديث "لَيْسَ حَاتِمًا مِنْ ذَهَبٍ"¹⁴²: أخرجه أحمد في المسند والطبراني في المعجم الكبير من طريق: "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُؤَمَّلِ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ"، وأما عبد الله بن المؤمل فهو ضعيف الحديث¹⁴³، وليس من رجال الصحيحين.
5. حديث "افْرَأَهُ (القرآن) فِي سَبْعٍ"¹⁴⁴: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير من طريق: "ابن أبي ليلى عن ابن أبي مليكة عن ابن عمرو"، وأما ابن أبي ليلى فحكم عليه ابن حجر بـ"صدوق سيئ الحفظ جدا"¹⁴⁵، وليس من رجال الصحيحين.

وبناء على ما سبق يترجح عندنا أن ابن أبي مليكة في الطبقة الثانية، وذلك للاعتبارات التالية:

- عدم ورود لفظ التوثيق المؤكد أو قول يشير إلى مكانته العلمية العالية.
- عدم وجود القرائن التي لها دلالة صريحة، وهي عدم إخراج الشيخين لما تفرد به عن ابن عمرو، وعدم استيعابهما لأحاديثه الصحيحة.

النتائج

تجددت العناية بإعادة النظر في المعلومات المتعلقة بالرواية في عصرنا الحالي، ومن أهم الدراسات في ذلك دراسات "طبقات الرواية عن الشيخ" عموماً، ودراسات "طبقات الرواية عن الصحابة" على وجه الخصوص، غير أن المصادر لا تزودنا بمعلومات وافرة عنها حتى تتمكن من تصنيف الرواية في الطبقات بشكل دقيق، وذلك الأمر يدفع الباحثين إلى اكتشاف طرق جديدة للوصول إلى نتائج أكثر دقة، لذلك حاولنا اقتراح منهج في التمييز بين الطبقة الأولى والطبقة الثانية لرواية ابن عمرو، لأنه أمر معضل في حال لم ترد أقوال تبين المفاضلة بين الرواية عن الشيخ، وأما بعض المعايير التي ذكرها الحازمي بالنظر إلى درجة الوثاق والملازمة فلا تسعف الباحثين في زماننا في تصنيف طبقات الرواية عن معظم الصحابة، وأما ما أضفناه في هذا الصدد استفيد من بعض القرائن المستوحاة من صنيع الحازمي وصنيع ابن

138 ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة، "المناسك"، 2842.

139 الحاكم، المستدرک، "الصوم"، 1540؛ ابن ماجه، سنن ابن ماجه، "الصيام"، 1822.

140 ابن حجر، تقريب التهذيب، 130.

141 الحاكم، المستدرک، "الأهوال"، 8821؛ ابن أبي شيبة، المصنف، 455/19 (رقم 36684).

142 أحمد، مسند أحمد، 1429/3 (رقم 7097)؛ الطبراني، المعجم الكبير، 474/13 (رقم 14341).

143 ابن حجر، تقريب التهذيب، 550.

144 الطبراني، المعجم الكبير، 474/13 (رقم 14340).

145 ابن حجر، تقريب التهذيب، 871.

الصلاح وصنيع الشيخين بحسب كلام ابن حجر، كاتفاق الشيخين على إخراج روايات الراوي الصحيحة عن ابن عمرو استيعاباً أو انتقاء مع وجود القرائن الفرعية وما يذكر في شأن الراوي من درجات التوثيق. وبعد تطبيق ذلك، خرجنا بالنتائج التالية، وهي كما يلي:

1. بلغ عدد الرواة عن ابن عمرو في صحيح البخاري 18 رواية، وبعد البحث تم تصنيفهم في الطبقتين الأوليتين، لم ينزل الإمام البخاري إلى روة الطبقة الثالثة عن ابن عمرو، حيث لم نجد أي راو موصوف بخفة الضبط، وذلك دليل على اعتناء الإمام البخاري بالإخراج للرواة الثقات في صحيحه، أما عدد الرواة في الطبقة الأولى بلغ 6 روة، وفي الطبقة الثانية 12 رواية.

2. وجدنا أن ستة روة من كبار التابعين، واثنًا عشر راويا في الطبقة الوسطى من التابعين، ووضعنا راو من كبار التابعين في الطبقة الأولى، وخمسة روة من الطبقة الوسطى من التابعين في الطبقة الأولى، وأما الرواة الباقون فوضعناهم في الطبقة الثانية.

3. اتفق الشيخان على الإخراج لأحد عشر رواية عن ابن عمرو، وانفرد الإمام البخاري عن الإمام مسلم في سبعة روة عن ابن عمرو.

4. لاحظنا عدم إكثار الرواة من الرواية عن ابن عمرو، حيث لم تصل رواياتهم إلى أكثر من عشر روايات عنه باستثناء مجاهد بن جبر، ووضعناهم في الطبقة الأولى بالنظر إلى كثرة رواياته المرفوعة والموقوفة عنه والقرائن سابقة الذكر الأخرى.

5. عسر علينا التفريق بين الطبقة الأولى والطبقة الثانية لعدم معرفة ثبوت الملازمة وعدم إكثار الرواة من الرواية عن ابن عمرو، لذلك جعلنا إخراج الشيخين لمن تفرد بالرواية عن ابن عمرو قرينة لها دلالة صريحة، ووجدنا أنهما أخرجا لأربعة روة، وهم: أبو الخير مرثد بن عبد الله وأبو سلمة بن عبد الرحمن وعروة بن الزبير وأبو العباس السائب بن فروخ، كما جعلنا استيعاب الشيخين أحاديث الرواة الصحيحة عن ابن عمرو قرينة لها دلالة صريحة، ووجدنا أنهما استوعبا روايات ثلاثة روة، وهم: أبو سلمة بن عبد الرحمن ومسروق بن الأجدع وأبو العباس السائب بن فروخ.

6. إذا اشترك الشيخان في إخراج معظم الروايات وانفرد أحدهما في إخراج بعض منها، بحثنا عن مشاركة ابن خزيمة وابن حبان وأصحاب السنن الأربعة مع أحد الشيخين في إخراج هذه الروايات في كتبهم، ثم جعلنا هذه المشاركة قرينة التي لها دلالة غير صريحة لإزالة النقص عن قرينة استيعاب الشيخين، وبناء على ذلك وعلى القرائن الأخرى حصل عندنا ظن غالب في وضع بعض الرواة في الطبقة الأولى، وهم: أبو الخير وعروة بن الزبير.

7. وجدنا أن الشيخين لم ينفردا بالإخراج لأكثر أحاديث الرواة عن ابن عمرو، بل تشارك أصحاب الصحاح الآخرين وأصحاب السنن الأربعة فيها، وهذا يدل على دقة منهجهما في الإخراج للرواة عن ابن عمرو.

8. وجدنا أن بعضاً من أعلام علم الحديث رووا عن ابن عمرو كـ"سعید بن المسيب والشعبي وابن أبي مليكة وعكرمة"، لكن وضعناهم في الطبقة الثانية لعدم توفر القرائن الأصلية التي تم ذكرها في الدراسة، وهي عدم اتفاق الشيخين على الإخراج لرواياتهم عن ابن عمرو أو عدم استيعاب الشيخين أحاديثهم عن ابن عمرو.

Author Contribution / Yazar Katkısı: Research design / Çalışmanın tasarlanması: MSB (%70), MO (%30); Literature review / Literatür taraması: MSB (%70), MO (%30); Data collection / Veri toplama: MSB (%70), MO (%30); Data analysis / Veri analizi: MSB (%70), MO (%30); Writing the article / Makalenin yazımı: MSB (%70), MO (%30); Revision the article / Makale revizyonu: MSB (%70), MO (%30).

Funding / Finansman: This research received no external funding. / Bu araştırma herhangi bir dış fon almamıştır.

Conflicts of Interest / Çıkar Çatışması: The authors declare no conflict of interest. / Yazarlar, herhangi bir çıkar çatışması olmadığını beyan eder.

المصادر والمراجع

- أحمد بن حنبل. *مسند أحمد*. تحقيق: أحمد معبد. المجلد 12. جدة: دار المنهاج، 2010.
- البستي، محمد بن حبان. *الثقات*. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. المجلد 9. الهند: دائرة المعارف العثمانية، 1973.
- ابن بلبان، الأمير علاء الدين علي. *الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. المجلد 18. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993.
- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. *المجرح والتعديل*. المجلد 9. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- ابن حجر، أحمد بن علي. *الإصابة في تمييز الصحابة*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود. المجلد 8. بيروت: دار الكتب العلمية، 1415.
- ابن حجر، أحمد بن علي. *تقريب التهذيب*. تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد. الرياض: دار العاصمة، 1421.
- ابن حجر، أحمد بن علي. *تهذيب التهذيب*. تحقيق: إبراهيم الزبيق. المجلد 4. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2008.
- ابن حجر، أحمد بن علي. *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. تحقيق: محب الدين الخطيب. المجلد 13. بيروت: دار المعرفة، 1379.
- ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق. *مختصر المختصر من المسند الصحيح*. تحقيق: ماهر الفحل. المجلد 6. الرياض: دار الميمان، 2009.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث. *سنن أبي داود*. المجلد 4. بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.
- ابن سعد، محمد. *كتاب الطبقات الكبير*. تحقيق: محمد عبد القادر. المجلد 8. بيروت: دار الكتب العلمية، 1990.
- ابن شاهين، عمر بن أحمد. *تاريخ أسماء الثقات*. تحقيق: صبحي السامرائي. الكويت: الدار السلفية، 1984.
- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد. *المصنف*. تحقيق: محمد عوامة. المجلد 21. جدة: دار القبلية، 2006.
- ابن الضياء، محمد بن أحمد. *تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف*. تحقيق: علاء إبراهيم. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. *الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكوفة*. تحقيق: عبد الله مرحول. المجلد 3. الرياض: مكتبة ابن تيمية، 1985.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. *الاستدكار*. تحقيق: سالم محمد. المجلد 9. بيروت: دار الكتب العلمية، 2000.
- ابن عساکر، علي بن الحسن. *تاريخ مدينة دمشق*. تحقيق: علي شيري. المجلد 80. عمان: دار الفكر، د.ت.
- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد. *سنن ابن ماجه*. تحقيق: محمود خليل. المجلد 5. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2009.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. *التاريخ الكبير*. تحقيق: محمد عبد المعيد. المجلد 8. الهند: دار المعرفة العثمانية، د.ت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه*. تحقيق: محمد زهير. المجلد 9. بيروت: دار طوق النجاة، 1422.
- البيزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق. *البحر الزخار*. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون. المجلد 18. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 2009.
- البلاذري، أحمد بن يحيى. *فتوح البلدان*. بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1988.

- البيهقي، أحمد بن الحسين. السنن الكبرى للبيهقي. المجلد 11. الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1356.
- الترمذي، محمد بن عيسى. سنن الترمذي. تحقيق: بشار عواد. المجلد 6. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998.
- الحازمي، محمد بن موسى. شروط الأئمة الخمسة. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، 2005.
- الحاكم، محمد بن عبد الله. المستدرک على الصحيحين. تحقيق: أمير الحسن وآخرون. المجلد 5. بيروت: دار المعرفة، دت.
- الذهبي، محمد بن أحمد. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. تحقيق: محمد عوامة. المجلد 2. جدة: مؤسسة علوم القرآن، 1992.
- الذهبي، محمد بن أحمد. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام. تحقيق: بشار عواد. المجلد 15. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2003.
- الذهبي، محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ. تحقيق: زكريا عميرات. المجلد 4. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998.
- الذهبي، محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. المجلد 25. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الأوسط. تحقيق: طارق بن عوض الله. المجلد 10. القاهرة: دار الحرمين، 1995.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الصغير. تحقيق: محمد شكور. المجلد 2. بيروت: المكتب الإسلامي، 1985.
- الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الكبير. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد. المجلد 25. القاهرة: مكتبة ابن تيمية، دت.
- الطحاوي، أبو جعفر. شرح مشكل الآثار. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. المجلد 16. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994.
- العجلي، أحمد بن عبد الله. تاريخ الثقات. المجلد 1. السعودية: دار الباز، 1984.
- اللاحم، إبراهيم بن عبد الله. الاتصال والانتقطاع. المجلد 1. الرياض: مكتبة الرشد، 1425.
- المزي، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تحقيق: بشار عواد. المجلد 35. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980.
- النسائي، أحمد بن شعيب. السنن الكبرى. تحقيق: شعيب الأرنؤوط. المجلد 12. بيروت: مؤسسة الرسالة، 2001.
- النسائي، أحمد بن شعيب. سنن النسائي. المجلد 8. بيروت: دار المعرفة، 2007.
- النورستاني، محمد محمدي بن محمد جميل. المدخل إلى صحيح البخاري. المجلد 1. الكويت: إدارة الشؤون القنية، 2023.
- رشيد، محمود. "الملازمة وأثرها على الراوي والمروي". المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية 2/5 (2009)، 129-144.
- عبد الرزاق بن همام. مصنف عبد الرزاق. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. المجلد 11. بيروت: المكتب الإسلامي، 1983.
- مالك بن أنس. الموطأ. تحقيق: محمد الأعظمي. المجلد 8. أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، 2004.
- مسلم بن الحجاج. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله. المجلد 8. بيروت: دار الجيل، 1334.
- مغلطاي بن قليج. إكمال تهذيب الكمال. تحقيق: عادل بن محمد وآخرون. المجلد 12. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 2001.

Kaynakça

- Ahmed b. Hanbel. *Müsned-i Ahmed*. Thk: Ahmed Mi'bed. 12 Cilt. Cidde: Dârü'l-Minhâc, 2010.
- Aslan, Muhammed. "Tabakat Kitapları ve Hadis İlimine Sağladıkları Faydalar". *Bingöl Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi* 7/10 (2017), 269-290.
- Aşıkkutlu, Emin. "Tabaka Kavramı ve Muhaddsilerin Tabaka Anlayışı". *M.Ü. İlahiyat Fakültesi Dergisi* 32/1 (2007), 5-18.
- Ebü Dâvud, Süleyman b. Eş'aş. *Sünen-i Ebî Dâvud*. 4 Cilt. Beyrût: Dârü'l-Kitâbi'l-'Arabî, ts.
- İbn-i Ebî Hâtim, 'Abdurrahmân b. Muhammed. *el-Cerh ve't-Ta'dîl*. 9 Cilt. Beyrût: Dârü İhyâi't-Türâsi'l-'Arabî, ts.
- İbn-i Hibbân el- Büstî, Muhammed. *Es-Sikât*. thk: Muhammed Abdülmüîd. 9 Cilt. Hindistan: Dârü'l-Me 'ârifi'l- 'Osmâniyye, 1973.
- İbn-i Hacer, Ahmed b. 'Ali. *Takrîbü't-Tehzîb*. thk: Ebü'l-Eşbâl Şağîr. 1 Cilt. Riyâd: Dârü'l-Âşîme, 1421.
- İbn-i Hacer, Ahmed b. 'Ali. *Tehzîbü't-Tehzîb*. thk: İbrâhîm Zeybek vd. 4 Cilt. Beyrût: Müessesetü'r-Risâle, 2008.
- İbn-i Huzeyme, Muhammed b. İshâk. *Muhtaşarü'l-Muhtaşr mine'l-Müsnedi's-Şahîh*. thk: Mâhir el-Fahl. 6 Cilt. Riyâd: Dârü'l-Mîmân, 2009.
- İbn-i Ş'ad, Muhammed. *Kitâbü't-Tabakâti'l-Kebîr*. thk: Muhammed Abdülkâdir. 8 Cilt. Beyrût: Dârü'l-Kütübi'l-'İlmiyye, 1990.
- İbn-i Şâhîn, Ömer b. Ahmed. *Târîhü Esmâi's-Sikât*. thk: Şubhî es-Sâmerrâî. 1 Cilt. Kuveyt: ed-Dârü's-Selefiyye, 1984.
- İbn-i Ebî Şeybe, 'Abdullâh b. Muhammed. *el-Musannef*. thk: Muhammed Avvâme. 21 Cilt. Cidde: Dârü'l-Kible, 2006.
- İbnü'd- Dıyâ', Muhammed b. Ahmed. *Târîhi Mekketi'l-Müserrefe*. thk: 'Alâ İbrâhîm vd. 10 Cilt. Beyrût: Dârü'l-Kütübi'l-'İlmiyye, 2004.
- İbn-i 'Asâkir, 'Ali b. Hasan. *Târîhü Medîneti Dimeşk*. thk: Ali Şîrî. 80 Cilt. Amman: Darü'l-Fiker, ts.
- İbn-i Mâce, Muhammed b. Yezîd. *Sünen-i İbn-i Mâce*. thk: Maḥmûd Ḥalîl. 5 Cilt. Beyrût: Müessesetü'r-Risâle, 2009.
- Buḥârî, Muhammed b. İsmail. et- *Târîhü'l-Kebîr*. thk: Muhammed Abdülmüîd. 8 Cilt. Hindistan: Dârü'l-Ma'rifeti'l-Osmâniyye, ts.
- Buḥârî, Muhammed b. İsmail. *el-Câmiü'l-Müsnedü's- Şahîh*. thk: Muhammed Züheyr. 9 Cilt. Beyrût: Dârü Tavki'n-Necât, 1422.
- Bezzâr, Ahmed b. 'Amr. *el-Baḥrû'z-Zehḥar*. thk: Maḥfûzu'r-Raḥmân vd. 18 Cilt. Medine: Mektebetü'l-'Ulûm ve'l-Ḥikem, 2009.
- Tirmizî, Muhammed b. İsa. *Sünenü't-Tirmizî*. thk: Beşşâr 'Avvâd M'arûf. 6 Cilt. Beyrût: Dârü'l- Ğarbi'l-İslâmî, 1998.
- Hâzîmî, Muhammed b. Mûsâ. *Şurûtü'l-Eimmeti'l- Ḥamse*. 1 Cilt. Kâhire: el-Mektebetü'l-Ezheriyye, 2005.
- Hâkim, Muhammed b. 'Abdullah. *el-Müstedrek 'ala's-Şahîḥayn*. thk: Emîr Ḥasan vd. 5 Cilt. Beyrût: Dârü'l-Ma'rife, ts.
- Kaya, Mustafa. "Tabakat İlminin İlmü Târîhi'r-Ruvât, Cerh-Ta'dîl ve İlel İlimleri ile İlişkisi". *Kahramanmaraş Sütçü İmam Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi*. 42/2 (2023), 120-155. <https://doi.org/10.35209/ksuifd.1335377>
- Zehebî, Muhammed b. Ahmed. *Târîhü'l-İslâm*. thk: Beşşâr 'Avvâd Ma'rûf. 15 Cilt. Beyrût: Dârü'l-Ğarbi'l-İslâmî, 2003.
- Zehebî, Muhammed b. Ahmed. *Tezkiratü'l- Ḥüffâz*. thk: Zekeriyâ 'Umeyrât. 4 Cilt. Beyrût: Dârü'l-Kütübi'l-'İlmiyye, 1998.
- Ṭaberânî, Süleyman b. Ahmed. *el-Mu'cemü'l-Evsat*. thk: Ṭarîk b. 'Ivaḍullah. 10 Cilt. Kâhire: Dârü'l-Ḥaremeyn, 1995.

- Ṭaberânî, Süleyman b. Aḥmed. *el-Mu'cemü'l-Kebîr*. thk: Hamdî b. Abdülmecîd. 25 Cilt. Ḳâhire: Mektebetü İbn-i Teymiyye, ts.
- el-'Iclî, Aḥmed b. 'Abdullah. *Târîḥü's- Şikât*. 1 Cilt. Suud: Dârü'l-Bâz, 1984.
- el-Lâḥim, İbrahim b. 'Abdullah. *el-İttisâl ve'l-İnkiṭâ'*. 1 Cilt. Riyâd: Mektebetü'r-Rüşd, 1425.
- el-Mizzî, Yûsuf b. 'Abdurrahmân. *Tehzîbü'l-Kemâl fî Esmâi'r-Ricâl*. thk: Beşar 'Avvâd. 35 Cilt. Beyrût: Müessesetü'r-Risâle, 1980.
- en- Nesâî, Ahmed b. Şu'ayb. *Sünenü'n-Nesâî*. 8 Cilt. thk: Şu'ayb el-Arnaût. 12 Cilt. Beyrût: Müessesetü'r-Risâle, 2001.
- 'Abdürrezâk b. Hemmâm. *el-Muşannef*. thk: Habîbürrahmân el- 'Azamî. 11 Cilt. Beyrût: el-Mektübü'l-İslâmî. 1983.
- Mâlik b. Enes. *el-Muvattâ'*. thk: Muḥammed el- 'Azamî. 8 Cilt. Abu Dabi: Müessesetü Zâyd b. Sulṭân, 2004.
- Müslim b. el-Ḥaccâc. *el-Müsnedü's- Şahîhü'l-Muḥtaşar*. 8 Cilt. Beyrût: Dârü'l-Cîl, 1334.
- Moğaltây b. Kılıç. *İkmâlü Tehzîbi'l-Kemâl*. thk: 'Âdil b. Muḥammed vd. 12 Cilt. Ḳâhire: el-Fârûḳü'l-Ḥadîse, 2001.